جامعة آل البيت
كلية الإدارة والمال، والأعمال
قسم اقتصاديات المال والأعمال

دور اتفاقية التجارة الحرة بين سلطنة عُمان وأمريكا في تعزيز حجم التبادل التجاري

The Role of the Free Trade Agreement between the Sultanate of Oman and the United States in Enhancing of the trade exchange

إعداد

حمد محمد حمد السعيدي

إشراف

الدكتور علي مصطفى القضاة

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد والتعاون الدولي

عمادة الدراسات العليا

جامعة آل البيت

٢٠١٦

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

تفويض

أنا **حمد محمد حمد السعيدي**، أفوض جامعة آل البيت بتزويد المكتبات، أو المؤسسات، أو الهيئات، أو الأشخاص بنسخ من رسالتي عند طلبهم، بما يتوافق والتعليمات النافذة في الجامعة.

التوقيع:

التاريخ: ٣٠/١١/٢٠١٦م

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إقرار والتزام بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها

أنا الطالب: **حمد محمد حمد السعيدي** **الرقم الجامعي: 1470512003**

التخصص: الاقتصاد والتعاون الدولي **الكلية: إدارة المال والأعمال**

أقر بأنني قد التزمت بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها وقراراتها النافذة المتعلقة بإعداد رسائل ماجستير والدكتوراه عندما قمت شخصياً بإعداد رسالتي الموسومة بـ:

دور اتفاقية التجارة الحرة بين سلطنة عُمان وأمريكا في تعزيز حجم التبادل التجاري

وذلك بما ينسجم مع الأمانة العلمية المتعارف عليها في كتابة الرسائل والأطروحات العملية. كما أنني أعلن بأن رسالتي هذه غير منقولة أو مستلة من أية رسائل أو أطروحات أو كتب أو أبحاث أو أي منشورات علمية تم نشرها أو تخزينها في أي وسيلة إعلامية، وتأسيساً على ما تقدم؛ فإنني أتحمل المسؤولية بأنواعها كافة فيما لو تبين غير ذلك بما فيه حق مجلس العمداء في جامعة آل البيت بإلغاء قرار منحي الدرجة العلمية التي حصلت عليها، وسحب شهادة التخرج مني بعد صدورها، من غير أن يكون لي أي حق في التظلم أو الاعتراض أو الطعن في القرار الصادر عن مجلس العمداء بهذا الصدد، بأية صورة كانت.

توقيع الطالب:..... **التاريخ:** ٢ / ١١ / ٢٠١٦م

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عمادة الدراسات العليا

جامعة آل البيت

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة بتاريخ / /

دور اتفاقية التجارة الحرة بين سلطنة عُمان وأمريكا في تعزيز حجم التبادل

The Role of the Free Trade Agreement between the Sultanate of Oman and the United States in Enhancing of the trade exchange

وأجيزت بتاريخ: / /2016

إعداد

حمد محمد حمد السعيدي

إشراف

الأستاذ الدكتور علي مصطفى القضاة

أعضاء لجنة المناقشة		التوقيع
الدكتور علي مصطفى القضاة	(رئيساً) المشرف	.....
الأستاذ الدكتور حسين علي الزيود	عضواً	.....
الأستاذ الدكتور ابراهيم محمود البطاينة	عضواً	.....
الدكتور عمرخضير	عضواً خارجياً	.....

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإهداء

أهدي ثمرة جهدي وعملي هذا إلى من جعل الله الجنة تحت أقدامها واقترن رضاها برضى الرحمن وارتبطت طاعتها بطاعة الخالق

والدتي حفظها الله وبارك في عمرها

إلى من يسر لي طريق العلم وعلمني حب العمل والصبر والمثابرة

والدي حفظه الله وبارك في عمره

إلى أحب الناس على قلبي

إخوتي وأخواتي حفظهم الله

إلى أغلى أصدقائي أهدي عملي هذا

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكر والتقدير

أبدأ شكري لله عز وجل الذي أعانني على إنهاء هذا العمل فالحمد لله رب العالمين، وأتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى الدكتور الفاضل (علي مصطفى القضاة) الذي تكرم بالإشراف على هذا العمل ولما منحه لي من وقت وجهد؛ فله مني جزيل الشكر والعرفان.

والشكر موصول إلى جميع أعضاء هيئة التدريس في جامعة آل البيت/ قسم اقتصاديات المال والأعمال وإلى كل من ساهم في إنجاز هذا العمل.

الباحث

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المحتويات

المحتوى	الصفحة
تفويض	ب
إقرار والتزام بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها	ج
قرار لجنة المناقشة	د
الإهداء	هـ
الشكر والتقدير	و
قائمة المحتويات	ز
قائمة الجداول	ط
قائمة الأشكال	ي
الملخص باللغة العربية	ك
الملخص باللغة الإنجليزية	ل
الفصل الأول: الإطار العام للدراسة	**٢**
مقدمة	٣
أهمية الدراسة	٣
مشكلة الدراسة	٤
أهداف الدراسة	٤
منهجية الدراسة	٤
التعريفات الإجرائية	٥
الدراسات السابقة	٦
الفصل الثاني: الاطار النظري	**١٢**
تمهيد	١٣
المبحث الأول: التجارة الخارجية	١٤
المطلب الأول: نشأة التجارة الخارجية	١٤
المطلب الثاني: مفهوم التجارة الخارجية	١٥
المطلب الثالث: أهمية التجارة الخارجية	١٥
المطلب الرابع: أسباب قيام التجارة الخارجية	١٦
المطلب الخامس: التعاون الاقتصادي الدولي	١٧

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني: الاتفاقيات التجارية	١٧
المطلب الأول: نشأة الاتفاقيات التجارية	١٨
المطلب الثاني: مبررات عقد الاتفاقيات التجارية	١٨
المطلب الثالث: أنواع الاتفاقيات التجارية	١٩
المطلب الرابع: الآثار الاقتصادية الناجمة عن الاتفاقيات التجارية	٢١
المطلب الخامس: تأثير الاتفاقيات التجارية على القطاعات الانتاجية	٢٢
الفصل الثالث تطور التجارة بين سلطنة عمان والولايات المتحدة الامريكية والاتفاقيات التجارية العمانية	٢٤
المبحث الأول: تطور العلاقات التجارية بين سلطنة عمان والولايات المتحدة الامريكية	٢٥
المبحث الثاني: الاتفاقيات التجارية العُمانية	٢٨
الفصل الرابع: تحليل دور اتفاقية التجارة الحرة بين سلطنة عمان والولايات المتحدة الامريكية في تعزيز حجم التبادل التجاري بين البلدين	٤٠
الفصل الخامس: الخاتمة والتوصيات	**٥٤**
الخاتمة	٥٥
أولا: الاستنتاجات	٥٥
ثانيا: التوصيات	٥٦
المراجع	٥٧
المراجع باللغة العربية	٥٧
المراجع باللغة الانجليزية	٦٠

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة الجداول

رقم	عنوان الجدول	الصفحة
١.	حجم الصادرات العمانية الى امريكا قبل الاتفاقية وبعدها (بالمليون ريال عماني)	٥٣
٢.	تطور حجم المستوردات العمانية من الولايات المتحدة الأمريكية (مليون ريال عُماني) (٢٠٠٤ – ٢٠١٣) م	٥٧
٣.	تطور الميزان التجاري العماني الأمريكي للفترة (٢٠٠٤ – ٢٠١٣) م (بالمليون ريال عُماني)	٦١
٤.	تطور حجم التبادل التجاري العماني الأمريكي للفترة (2004 – 2013) م (بالمليون ريال عُماني)	٦٣

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة الاشكال

رقم	عنوان الشكل	الصفحة
١	تطور قيمة الصادرات العمانية الى أمريكا خلال الفترة (٢٠٠٤-٢٠١٣).	٥٤
٢	التركيب السلعي للصادرات العمانية الى الولايات المتحدة الامريكية	٥٥
٣	تطور قيمة المستوردات العمانية من الولايات المتحدة الامريكية خلال الفترة (٢٠٠٤-٢٠١٣).	٥٨
٤	التركيب السلعي للمستوردات العمانية من الولايات المتحدة الامريكية	٥٩
٥	اهم عشرة صادرات امريكية الى سلطنة عمان	٦٠
٦	تطور الميزان التجاري بين عمان والولايات المتحدة قبل الاتفاقية وبعد الاتفاقية خلال الفترة (٢٠٠٤-٢٠١٣).	٦٢
٧	تطور حجم التبادل التجاري بين أمريكا وسلطنة عُمان خلال الفترة (٢٠٠٤-٢٠١٣).	٦٤

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملخص

دور اتفاقية التجارة الحرة بين سلطنة عُمان والولايات المتحدة الأمريكية في تعزيز حجم التبادل التجاري

إعداد الطالب: حمد محمد حمد السعيدي

إشراف الدكتور:علي مصطفى القضاة

هدفت هذه الدراسة إلى بيان دور اتفاقية التجارة الحرة بين سلطنة عمان والولايات المتحدة الامريكية في تعزيز حجم التبادل التجاري بين البلدين. وقد استخدمت هذه الدراسة منهج التحليل الوصفي للاجابة على اسئلة الدراسة مستخدمة بيانات احصائية للصادرات والمستوردات والميزان التجاري وحجم التبادل التجاري للفترة بين ٢٠٠٤-٢٠١٥م. وقد توصلت الدراسة إلى ان اتفاقية التجارة الحرة بين سلطنة عمان والولايات المتحدة الامريكية عملت على تعزيز حجم التبادل التجاري بين البلدين قبل الاتفاقية (٤٨٥١٤٧.٦٠٠٠) ريال عُماني وبعد الاتفاقية (٨٩٧٦٤٦.٨٠٠٠) ريال عُماني، كما عملت الاتفاقية على زيادة حجم الصادرات العمانية الى الولايات المتحدة الامريكية، إلا ان الاتفاقية لم تعمل على زيادة كبيرة في حجم المستوردات مقارنة بالمستوردات الاجمالية العمانية بعد الاتفاقية، وكذلك فإن الميزان التجاري كان لصالح الولايات المتحدة الامريكية ولكن بصورة متناقصة بشكل عام.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Abstract

The Role of Free Trade Agreement between the Sultanate of Oman and the United States in Enhancing Trade Exchange Size

Hamad Mohammad Al. Saiedi

Supervisor: Dr. Ali Mustafa Al- Qudah

The purpose of the study was to identify the role of Free Trade Agreement between the Sultanate of Oman and the United States in enhancing trade exchange size between the two countries. To achieve this objective, the study employed the descriptive analytical methodology to answer the questions of the study using statistical data of imports, exports, trade balance and trade exchange size for the period (2004-2015).

The results of the study showed that the Free Trade Agreement has increased the trade exchange rates among the two countries as the average rate of trade exchange before the agreement was (485147.6000) Omani Riyal while was (897646.8000) Omani Riyal after the agreement. The agreement has increased the Omani exports size rates to the Unites States while it did not increase the imports rates relative to the Omani total imports after the agreement. There was a differences in trade balance in favor of United States but this advantage is decreasing gradually in general.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

www.manaraa.com

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

المقدمة

لقد أسهمت الاتفاقيات التجارية وتحرير التجارة الدولية والإقليمية في زيادة درجة التفاعل بين دول العالم، وأدت إلى تعاظم حجم التدفقات السلعية والنقدية بين الدول، مما ضاعف من تأثيرها على المناحي الاقتصادية المختلفة لهذه الدول، وبخاصة ما يتعلق بالكفاءة الاقتصادية والرفاهة الاجتماعية.

لقد حظيت التجارة بين سلطنة عمان والولايات المتحدة الأمريكية باهتمام كبير خصوصا في العقدين الأخيرين وذلك لما يوفره من مزايا ومنافع اقتصادية كبيرة سواء بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية أو سلطنة عمان حيث تهتم سلطنة عمان بجذب الاستثمارات الأجنبية إليها باعتبارها من الدول الجاذبة للاستثمار الأجنبي، وتأكد ذلك عبر تسابق العديد من الدول وبالأخص الدول النامية من خلال الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية (WHO World Trade Organization)

وتحرير اقتصادياتها والالتزام بمختلف الحلول الكفيلة بتقليل فجوة النمو بينها وبين الدول المتقدمة والسعي نحو تجسيد المناخ الملائم لتسهيل عملية التبادل الخارجي من أجل تحفيز نموها الاقتصادي إذا ما أحسنت هذه الدول اختيار مشروعاتها، واختيار شركائها الأجانب وقد جاءت اتفاقية التجارة الحرة بين سلطنة عمان والولايات المتحدة الأمريكية لفتح أسواق جديدة للمنتجات العُمانية مما يعزز دور التجارة الخارجية.

وعليه، فإن هذه الدراسة تحاول التعرف على دور اتفاقية التجارة الحرة في الاقتصاد العماني ممثلا في الصادرات، الواردات، الميزان التجاري وحجم التبادل التجاري للفترة الواقعة بين عامي ٢٠٠٤ و٢٠١٥.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة في أنها تسلط الضوء على أهم الاتفاقيات التجارية التي وقعتها سلطنة عُمان في بداية الألفية الجديدة، واتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية. وتوفر هذه الدراسة الإطار العام لتحليل المكتسبات والخسائر الاقتصادية لسلطنة عُمان الناتجة عن الاتفاقية التجارية مع دولة عُظمى، حيث تركز هذه الدراسة على بيان دور اتفاقية التجارة الحرة الموقعة بين سلطنة عمان والولايات المتحدة في تعزيز حجم التبادل التجاري بين البلدين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها

تعتبر تنمية التجارة بين سلطنة عمان والولايات المتحدة الأمريكية من الأهداف الأساسية التي تسعى إلى تحقيقها برامج وخطط التعاون الاقتصادي بين سلطنة عمان من جهة والولايات المتحدة الأمريكية من جهة أخرى ولقد اتخذت بهذا الخصوص عدداً من المبادرات العملية لتنمية التجارة الحرة ومنها اتفاقية التجارة الحرة بين سلطنة عمان والولايات المتحدة الأمريكية. وتتجسد مشكلة الدراسة في الوقوف على دور اتفاقية التجارة الحرة بين سلطنة عمان والولايات الأمريكية المتحدة على الاقتصاد العماني ممثلا في الصادرات والمستوردات والميزان التجاري وحجم التبادل التجاري العماني الأمريكي للفترة ٢٠٠٤ – ٢٠١٥.

ويمكن طرح الأسئلة الآتية:

١. هل عملت الاتفاقية على تعزيز حجم التبادل التجاري بين سلطنة عمان والولايات المتحدة الأمريكية؟
٢. هل أدت الاتفاقية إلى تغيير الميزان التجاري بين البلدين؟
٣. هل أدت الاتفاقية إلى تحقيق زيادة في صادرات سلطنة عُمان إلى الولايات المتحدة الأمريكية؟

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى:

١. بيان دور اتفاقية التجارة الحرة بين سلطنة عمان والولايات المتحدة الأمريكية في تعزيز حجم التبادل التجاري بين البلدين.
٢. بيان دور الاتفاقية التجارية الحرة بين سلطنة عمان والولايات المتحدة الأمريكية في تعزيز الصادرات العمانية إلى الولايات المتحدة.
٣. بيان دور الاتفاقية التجارية الحرة بين سلطنة عمان والولايات المتحدة في حجم المستوردات العمانية.

منهجية الدراسة

لغرض إنجاز هذه الدراسة استخدمت هذه الدراسة أسلوبين الأول المنهج النظري والذي من خلاله سيعرض الباحث الإطار النظري للدراسة، أما المنهج الثاني فيتمثل بالجانب التحليلي الوصفي للوقوف على دور اتفاقية التجارة الحرة بين سلطنة عمان والولايات المتحدة الأمريكية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في تحسين الاقتصاد العماني من العام ٢٠٠٤ – ٢٠١٥ متمثلا في الصادرات والمستوردات والميزان التجاري وحجم التبادل التجاري من أجل الوصول إلى نتائج وتوصيات من شأنها تعزيز دور هذه الاتفاقية في تحسين الاقتصاد العماني.

- المصادر الثانوية: تتعلق هذه المصادر بتغطية الإطار النظري والمتمثلة بالكتب والدراسات السابقة والدوريات والمجلات العلمية المحكمة والرسائل الجامعية ذات العلاقة بموضوع الدراسة.
- المصادر الأولية: تتمثل بالمصادر الخاصة بجمع البيانات والمعلومات من التقارير الشهرية والسنوية الخاصة بالصادرات الوطنية والمستوردات من الهيئة العامة لتنمية وترويج الاستثمار وتنمية الصادرات.

التعريفات الإجرائية

الاتفاقيات التجارية: هي الاتفاقية التي تتم بين بلدين أو أكثر وتهدف إلى تبادل السلع والبضائع فيما بينها والعمل على تقوية التحالفات التجارية بين البلدين أو مجموعة البلدان الموقعة على الاتفاقية.

اتفاقيات التجارة الحرة: تعرف اتفاقية التجارة الحرة بأنها صورة من صور التكتل بين دولتين أو أكثر، وتهدف إلى تحرير التجارة بينها من خلال إزالة كافة القيود الجمركية وغير الجمركية على التجارة في السلع والخدمات وذلك لزيادة حجم التبادل التجاري ورفع معدلات النمو الاقتصادي وزيادة وتعزيز التعاون الاقتصادي بين الدول الموقعة على مثل هذه الاتفاقيات في العديد من المجالات.

التبادل التجاري: هو عملية تقوم بها الدول من خلال استيراد وتحديد بعض السلع والخدمات وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة المتفق عليها بين تلك البلدان بهدف تحقيق منافع متبادلة الأطراف.

التجارة الخارجية: بأنها مجموعة الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة، أو المعاملات التجارية الدولية الشاملة لانتقال السلع والأفراد ورؤوس الأموال والتي تنشأ بين أفراد أو مؤسسات يقيمون في وحدات سياسة مختلفة بهدف إشباع أكبر حاجة ممكنة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدراسات السابقة

لقد تم الرجوع إلى عدد كبير من الدراسات ذات الصلة وقد تم الاستفادة منها في صياغة منهج الدراسة وتحليلها.

أولا: الدراسات العربية

- **دراسة دياب، والهنداوي، (٢٠٠٦) وعنوانها دراسة حول اتفاقيتي التجارة الحرة الأردنية الأمريكية (FTA) المناطق الصناعية المؤهلة (qiz)**

هدفت الدراسة إلى توضيح أهمية التجارة الحرة بين البلدين لتعزيز مستوى التبادل التجاري بين البلدين من خلال ترسيخ أسلوب التخفيضات الجمركية ومنح الحوافز الأخرى المرتبطة بها، وقد أوضحت اتفاقية التجارة الحرة واتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة اللتين تتضمنان العديد من المزايا التجارية التي تسهم في زيادة مستويات التعامل التجاري بين البلدين، وتحسين بنية الأعمال في المملكة لتشجيع الاستثمارات واستقطاب تقنيات التصنيع والإنتاج، وتحفيز المشاريع المشتركة في الصناعة والخدمات والتجارة الالكترونية.

وأوضحت الدراسة قيام الأردن بخطوات جادة نحو تحرير التجارة مع الولايات المتحدة بهدف توفير بيئة جاذبه للاستثمارات. خلصت هذه الدراسة على زيادة الصادرات الأردنية لولايات المتحدة الأمريكية وتقليل المستوردات من السوق الأمريكي إلى الأردن وتحسين الميزان التجاري.

- **دراسة تادرس، (٢٠٠٦)؛ بعنوان: دور المناطق الحرة الأردنية في التنمية الاقتصادية:**

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على ماهية المناطق الحرة وأهدافها والحوافز والإعفاءات المتاحة للمستثمرين إضافة إلى الإجراءات المتبعة فيها، والتعرف بشكل واضح على الآثار الإيجابية للمناطق الحرة الأردنية على ميزان المدفوعات الأردني، والتعرف على دور المناطق الخاصة في جذب الاستثمارات على اختلاف أنواعها وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار فيها، واعتمدت الدراسة الأسلوب الوصفي والتحليلي وجمع كافة المعلومات والبيانات المطلوبة من مصادر معتمدة كالتقارير السنوية والشهرية والمراجع والنشرات الصادرة عن مؤسسة المناطق الحرة. وخلصت الدراسة إلى أن الاستثمار هو الركيزة الأساسية الهامة في دعم الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة بما ينسجم ومصالح الأردن العليا ويحقق له الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وتفعيل الروابط بين الاقتصاد والمكونات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأخرى للدولة والمجتمع بمنظومة متكاملة وتعزيز المقدرة التنافسية في مجالات الإنتاج والإدارة وخفض معدلات الفقر وخلق فرص عمل للأيدي العاملة.

- **دراسة الشاعر، (٢٠٠٩)؛ بعنوان: أثر اتفاقية التجارة الحرة الأردنية الأمريكية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن.**

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر توقيع الأردن على اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن، وعلى حجم الاستثمار الأردني وحجم الصادرات الأردنية إلى أمريكيا. ولتحقيق هذه الأهداف تمت صياغة العديد من الفرضيات الإحصائية. ولاختبار تلك الفرضيات، تم تصميم استبانة تتكون من العديد من الأسئلة التي تقيس أهداف الدراسة، وتم توزيعها على عينة تتكون من (١٠٠) مستثمر. وكذلك تم تطبيق عدد من الأساليب الإحصائية مثل المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار (ت) وتحليل السلاسل الزمنية.

وأشارت النتائج إلى أن درجة تأثير اتفاقية التجارة الحرة الأردنية الأمريكية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن متوسطة، وكذلك كانت درجة تأثير اتفاقية التجارة الحرة الأردنية الأمريكية على حجم الصادرات الأردنية إلى أمريكيا على تحسين الإنتاج الصناعي والخدمي الأردني متوسطة.

وأوصت الدراسة بضرورة العمل على تعديل العديد من التشريعات والأنظمة المتعلقة بالبيئة الاستثمارية وعلى وجه الخصوص تقديم إعفاءات جمركية وضريبية أكبر للاستثمارات الجديدة بهدف جذب استثمارات أكبر إلى الأردن، وكذلك التسريع في تطبيق برامج التطوير الإداري وتفعيل العمليات الإدارية المتعلقة بتنظيم قطاع الأعمال لتشجيع أكبر قدر ممكن من المستثمرين الأجانب والعرب والأردنيين على القدوم إلى الأردن والاستثمار فيه.

- **دراسة الزيود، وأبو السندس (٢٠١٢م) بعنوان: تقييم أثر اتفاقية التجارة الحرة بين الأردن وأمريكيا في حجم التبادل التجاري بين البلدين:**

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم أثر اتفاقية التجارة الحرة بين الأردن وأمريكيا وأثرها في تنمية التبادل التجاري بين البلدين وتحليل أهم أسس هذه الاتفاقية وخاصة تلك المتعلقة بتحرير السلع والخدمات، وتسهيل حركة تنقل البضائع بين البلدين مع بيان التزامات الأطراف الموقعة على الاتفاقية وتحديد أهم الفرص الاقتصادية المتوقعة التي تحققها الاتفاقية بين البلدين. وقد أوضحت الدراسة بأن الاتفاقية لها أثر ايجابي في حجم التبادل التجاري لصالح المملكة الأردنية الهاشمية وذلك بمقارنة متوسط حجم التبادل التجاري بين البلدين قبل وبعد توقيع الاتفاقية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- **دراسة النعيمي، (٢٠١٤) وعنوانها: دور الاتفاقية التجارية بين الأردن والسعودية في تحسين التبادل التجاري بين الدولتين.**

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح دور الاتفاقية التجارية بين الأردن والسعودية في تحسين التبادل التجاري بين الدولتين، وقد أوضحت الدراسة أن الأردن يولي أهمية كبيرة لتطوير اتفاقية التجارة مع السعودية وتنمية العلاقات بين البلدين في جميع المجالات التجارية والاقتصادية وأوضحت الدراسة على أهمية البعد الاقتصادي لتنمية وزيادة التبادل التجاري بين البلدين من خلال العديد من الإجراءات الاقتصادية والتجارية بينهما.

الدراسات الأجنبية

دراسة Chishti (٢٠٠٠) بعنوان: Marco- Economic Linkages between GCC and G7 Countries

هدفت الدراسة إلى تقدير الروابط الاقتصادية الكلية بين دول مجلس التعاون الخليجي والدول الصناعية السبع (G7)، من خلال تطوير نموذج صغير يتكون من سبعة متغيرات، أربعة من تلك المتغيرات تتعلق بدول مجلس التعاون الخليجي، وهي الناتج المحلي الإجمالي، والصادرات، والمستوردات، والأسعار. أما المتغيرات الثلاثة الأخرى فتتمثل في أسعار النفط العالمية، والناتج المحلي الإجمالي، والأسعار في الدول الصناعية السبع. وتشير الدراسة إلى مدى اعتماد المتغيرات الخاصة بأقطار مجلس التعاون الخليجي في تحديد مستواها على المتغيرات الخاصة بالدول الصناعية؛ فقد وجد أن (٣٣%) من التغيرات في صادرات دول الخليج تعتمد على التغيرات في أسعار النفط العالمية، وذكرت الدراسة بأن المستوردات السلعية لدول مجلس التعاون تتحدد وفقا للتغيرات في الصادرات السلعية لدول مجلس التعاون الخليجي وأسعار النفط العالمية، وعليه فإن مستوى الأسعار والناتج المحلي الإجمالي في دول مجلس التعاون الخليجي يتحددان وفقا لقوى العرض والطلب في الدول الصناعية الكبرى.

- **دراسة ماكدنيال وفوكس (McDaniel and Fox, 2001) Economic Effects**of a Korea-U.S.Free Trade Agreement

هدفت الدراسة إلى إجراء تحقيق كامل حول اتفاقية التجارة الحرة بين الولايات المتحدة وكوريا، واحتوى التحقيق على نظرة تفصيلية على الاقتصاديين الأمريكي والكوري، ووصف للعلاقات الثنائية التجارية المتبادلة بين الدولتين، وتقييم للأنماط التجارية، وتحليل تفصيلي للقطاعات التجارية، ومراجعة للعوائق التجارية التي تفرضها كل من الدولتين. وكانت العوائق التجارية الكورية مثل الضرائب المحلية والإجراءات الجمركية، والأنظمة المتعلقة بشمول

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنتجات الزراعية والغذائية، والمعدات والأجهزة الطبية، والسيارات، والخدمات المالية والمهنية، وحقوق حماية الملكية الفكرية. أما بالنسبة للجانب الأمريكي، فتركز الاهتمام على معالجة القوانين التجارية الأمريكية، وتصاريح الدخول، وأنظمة توسيع البضائع، البحرية، وأنظمة الحيازة عند الحكومة الأمريكية.

- **دراسة شاموغيا (NatiaShamugia, 2011)**

The effect of Regional Trade Agreements and their individual provisions inflows into transition countries on FDI

ركزت هذه الدراسة على العلاقة بين اتفاقيات التجارة الإقليمية والاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث تم تقدير تأثير الاتفاقيات الإقليمية التجارية على تدفق الاستثمارات الأجنبية في الدول الانتقالية، وبناء على البيانات حول تدفق الاستثمار الأجنبي في الدول الانتقالية بين الأعوام ١٩٩٦ – ٢٠٠٩، وجدت الدراسة بأن تحرير التجارة في الاتفاقيات الإقليمية كان لها تأثير ايجابي على تدفق الاستثمار الأجنبي، علاوة على أن حماية الملكية الفردية تلعب دورا مهما في جذب رؤوس الأموال الأجنبية، واستنتجت الدراسة بأن الدول التي تشارك في اتفاقيات تجارية إقليمية كان لديها تدفقا في رأس المال الأجنبي أكثر من غيرها.

خلاصة العرض السابق للدراسات السابقة

باستعراض الدراسات السابقة يتضح ما يلي:

١- يتضح من الدراسات السابقة أن ثمة اهتماما مكثفا بدراسة المشكلات العملية التي تثيرها الموضوعات المتعلقة بالاتفاقيات التجارية والتبادلات التجارية دون التعرض لموضوعاتها الأخرى التي تنظمها القواعد العامة في تنفيذها، وبصفة خاصة عدم التعرض لدور اتفاقية التجارة الحرة بين سلطنة عمان والولايات المتحدة الأمريكية في الاقتصاد العماني حيث لا يوجد دراسة تطرقت لهذا الموضوع منذ عام ٢٠٠٩. كما انصب اهتمام معظم الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة الحالية بتحليل المضامين المطروحة في هذه الاتفاقيات والتبادلات.

٢- معظم هذه الدراسات هي دراسات قديمة وأغلبها كان قبل بدء الاتفاقية فعليا وبالتالي عدم المقدرة على معرفة انعكاسات هذه الاتفاقية على الاقتصاد العماني.

٣- يتضح من الدراسات السابقة أهمية دور الذي تقوم به الاتفاقيات والتبادلات التجارية على الاقتصاد العماني والمشاكل العملية التي تثيرها هذه الاتفاقيات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

تعتبر الدراسة الحالية الأولى التي تتناول دور اتفاقية التجارة الحرة بين سلطنة عمان والولايات المتحدة الأمريكية على الاقتصاد العماني ممثلاً بالصادرات والمستوردات والميزان التجاري خلال الفترة (٢٠٠٤ – ٢٠١٥)، خاصة وأن شروط هذه الاتفاقية تختلف في مجملها عن شروط الاتفاقية مع الدول الأخرى. ومن خلال مقارنتها مع الدراسات السابقة، كون هذه الدراسة تتناول مبدأ التجارة الحرة بطريقة أخرى كالتالي:

١- أن الدراسات السابقة رغم شحها إلا أنها ركزت على جانب واحد والبعض منها استعراض طبيعي العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية وأثر الاتفاقية على الناتج المحلي الإجمالي وفصلت بنود الاتفاقية، في حين تحاول الدراسة الحالية أن تركز على طبيعة الشراكة بين سلطنة عمان والولايات المتحدة الأمريكية ومعرفة دور هذه الاتفاقية على الاقتصاد العماني متمثلا في الصادرات، المستوردات، الميزان التجاري وحجم التبادل التجاري وخصوصيتها كنموذج اقتصادي متكامل للتعاون والتنسيق المشترك في الجوانب الاقتصادية التجارية.

٢- تبين هذه الدراسة دور اتفاقية التجارة الحرة بين سلطنة عمان والولايات المتحدة الأمريكية على الاقتصاد العماني، مما قد يشمل من ملحقات قد تتناولها هذه الاتفاقية وفق مختلف الدراسات التي تعرضت لموضوعها.

٣- ما يميز هذه الدراسة عن باقي الدراسات السابقة هي تناول الجوانب التجارية قبل وبعد الاتفاقية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

www.manaraa.com

الفصل الثاني

الإطار النظري للدراسة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني

الإطار النظري للدراسة

تمهيد

حظيت مسألة التجارة العالمية في أشكالها المختلفة باهتمام واسع ومتنام، خاصة الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، وتناولت الأبحاث، منذ تلك الفترة عديدا من جوانب هذه المسألة، ومن أمثلة الإسهامات في هذا الميدان، التوجه نحو التجارة بين دولتين، أو عدد محدود من الدول، ويمكن أن يدخل هذه الأطراف في وضع أسوأ، وليس أفضل، بحكم أن الاتفاقيات الخاصة برفع الجمارك في مناطق محددة، وليس على نطاق عالمي أوسع، يخلق ردود فعل لدى بقية الدول، ويشير الأدب النظري إلى أن أهمية وجود تسهيلات لعمليات التبادل التجاري، وانفتاح الأسواق بعضها على بعض.

ولعل الواقع الراهن، وعمليات التطور التي شهدتها دول العالم في هذا المجال، تبرهن مصداقية هذا التقدير على حد أو آخر. ومن هنا، ربما، جاءت اتفاقيات عديدة، أبرزها الجات (GATT)، وما تمخض عنها من نشوء منظمة التجارة العالمية (WTO)، والتنامي الهائل في دور الاتفاقيات التجارية كميا ونوعيا، من حيث كونها تطورات اقتصادية ذات دلالات مركزية في اتجاه انفتاح الأسواق العالمية.

إن التجارة الخارجية تقوم بدور متنام في جهود التنمية الاقتصادية في جميع دول العالم المعصرة، خاصة في ضوء سياسات تحرير الأسواق والانفتاح التجاري الدولي، وقد أسهمت الاتفاقيات التجارية الإقليمية، والدولية في تعزيز الدور الهام للتجارة الخارجية خلال الأربعة عقود الأخيرة.

وتعتبر التجارة الخارجية خصوصا الجانب التصديري منها، من أبرز التحديات التي تواجه العالم، وفي مقدمتها دول العام الثالث، والتجارة الخارجية ليست مجرد تبادل سلع، ومنتجات، واستيراد، وتصدير مع دول العالم، بل هي مؤشر يبين مستوى تطورها الاقتصادي وانفتاحها على الأسواق العالمية، ومن هنا، أصبحت معظم دول العالم تبدي اهتماما كبيرا بالارتقاء بمستوى سياستها التجارية، وذلك من خلال الانفتاح على الأسواق العالمية، وتحديث وتطوير التشريعات العالمية.

كما يعتبر التصدير أحد أهم محركات النمو الاقتصادي، ومن أهم النشاطات الاقتصادية الأساسية في دفع عجلة النمو الاقتصادي إلى الأمام، فتصدير المنتجات والسلع الوطنية تعتبر أمرا ضروريا؛ لدعم ميزان المدفوعات، وتغطية الاحتياجات من مختلف السلع المستوردة من الخارج. وتكمن أهمية قطاع التصدير بالنسبة لعملية التنمية الاقتصادية في زيادة إيرادات الدولة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من مختلف العملات الصعبة، حيث تتزايد تلك الأهمية بتزايد حاجة البلد المصدر لهذه العملات ، إضافة إلى إيجاد فرص عمل جديدة، والحفاظ على الوظائف القائمة، وتحسين مستوى دخل الفرد. ولأهمية قطاع التصدير، فإن معظم دول العالم تسعى إلى توفير كافة أشكال الدعم لهذا القطاع الهام والحيوي في النشاط الإقتصادي (صيدم، ٢٠٠٦).

يتضمن هذا الفصل في المبحث الأول التجارة الخارجية: مفهومها، ونشأتها، وأسبابها، وأهميتها، وسياساتها.

بينما يتناول المبحث الثاني الاتفاقيات التجارية: نشأتها، وتعريفها، ومبرراتها، وأنواعها، والآثار الاقتصادية الناجمة عنها.

المبحث الأول: التجارة الخارجية

تلعب التجارة الخارجية دورا بارزًا في شتى المجالات، ومن أهم هذه المجالات التفاعل بين الاقتصاد المحلي واقتصاديات العالم الخارجي وما يتضمنه من تدفق السلع والخدمات من وإلى الدولة وما تحققه من روابط على مستوى الاقتصاد الكلي. إذ إن الدول المنفتحة على التجارة الخارجية يحقق اقتصادها نموًا أسرع من غيرها، مما يحقق المزيد من الاستقرار الاقتصادي، ويشجع على الاستثمار في العديد من المجالات، وهذا يؤثر بصفة عامة على الانتاج والدخل والعمالة وعلى الاسواق النقدية والمالية وتزايد هذه التجارة مع تزايد درجة العولمة للاقتصاد والاسواق (السواعي، ٢٠١٠).

يستنتج الباحث مما سبق ان التجارة الخارجية تعتمد على ثلاثة اشكال هي تبادل السلع، وتبادل الخدمات، وتبادل المعاملات المالية والنقدية المباشرة وغير المباشرة.

المطلب الأول: نشأة التجارة الخارجية

ظهرت التجارة الخارجية منذ العصور الأولى، وكانت الثورة الصناعية في منتصف القرن الثامن عشر، بمثابة البداية الحقيقية لها، حيث أدت إلى ضرورة الحصول على المواد الأولية اللازمة للصناعة من دول أخرى، وضرورة تصريف المنتجات في الأسواق الخارجية. وبعد ذلك، ازداد حجم التجارة الخارجية في القرن التاسع عشر، واتسع نطاقها نتيجة التقدم في وسائل النقل والمواصلات، الأمر الذي جعل العالم بأسره كأنه سوق واحدة، يتم فيها تبادل المنتجات، وتقل فيها حدة الاختلافات بين مستويات الأسعار (السريتي، ٢٠٠٩).

وقد تزايد الاهتمام بالتجارة الخارجية بعد الحرب العالمية الثانية، وذلك لعدة أسباب، ومن أهمها: دخول العالم في عصر التعاون الاقتصادي الدولي، وظهور المنظمات الدولية التي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تعمل في مجال النقد والتمويل والتنمية الاقتصادية، وظهور العديد من المشكلات الاقتصادية في الدول النامية كتدهور معدلات التبادل الدولية والعجز المستمر في موازين مدفوعاتها، وعولمة الاقتصاد والأسواق الدولية (السريتي، ٢٠٠٩).

المطلب الثاني: مفهوم التجارة الخارجية

إن مفهوم التجارة الخارجية بأنها عبارة عن عمليات الاستيراد والتصدير التي تقوم بها الدولة سواء كانت المنظورة أو غير المنظورة، وهي كذلك تمثل أنشطة التبادل التجاري للسلع والخدمات بين دول العالم المختلفة من أجل تحقيق المنافع المتبادلة بين الدول، والحكمة من التجارة الخارجية أنها استغلال أمثل لموارد العالم.

إن التجارة الخارجية هي حصيلة توسع عمليات التبادل الإقتصادي في المجتمع البشري، والتي نتجت عن اتساع رقعة سوقى التبادل الإقتصادي الجغرافية، بحيث لم تعد السوق مغلقة أو قائمة على منطقة جغرافية واحدة، تضم مجتمعا وتكوينا سياسيا واحدا، بل اتسعت لتتم المبادلات السلعية والخدمية فيها بين أقاليم ذات مقومات اجتماعية وسياسية مختلفة (خلف، ٢٠١٧).

وستنتج الباحث مما سبق أن التجارة الخارجية هي عمليات الاستيراد والتصدير التي تمارسها الدولة لكي تلبي حاجاتها من السلع الغير المتوفرة لديها عن طريق شراء هذه السلع من دولة أخرى، والتخلص من فائض السلع المتوفرة لديها.

المطلب الثالث: أهمية التجارة الخارجية

إن اقتصاديات دول العالم المتنوعة تعمل على ربط دول العالم المتقدمة والنامية بعلاقات اقتصادية، ويرجع السبب في ذلك إلى احتياج تلك الدول إلى السلع والخدمات، حيث أن التوزيع غير متوازن لعوامل الإنتاج بالإضافة إلى التفاوت في الموارد البشرية والمعدنية والتقدم التكنولوجي والمهارات الإدارية، حيث أن هذه المتغيرات تؤدي إلى اختلاف قدرتها على إنتاج السلع والخدمات وصعوبة الوصول إلى الاكتفاء الذاتي. وبهذا يمكن القول أن التجارة الخارجية تسمح للدول باستخدام الأمثل لمواردها الاقتصادية وتحقق أقصى إنتاج ممكن (داود، ٢٠١٠).

وتحتل التجارة الخارجية أهمية كبيرة في اقتصاديات دول العالم وذلك للأسباب التالية (عرابي، ٢٠١٣):

١. تعد مؤشرا جوهريا على قدرة الدول الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولي، وذلك لارتباطه بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة، وقدرة الدولة على التصدير والاستيراد، مما ينعكس على رصيد الدولة من العملات الأجنبية، وما له من أثر في الميزان التجاري.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢. ربط الدول والمجتمعات بعضها ببعض باعتبارها منفذا لتصريف فائض الإنتاج عن حاجة السوق المحلية.
٣. تحقيق المكاسب على أساس الحصول على سلع تكلفتها أقل مما لو تم إنتاجها محليا.
٤. تؤدي إلى زيادة الدخل القومي اعتمادا على التخصص والتوزيع الدولي للعمل.
٥. تحقيق التوازن في السوق الداخلية من خلال تحقيق التوازن بين كميات العرض والطلب.
٦. إقامة العلاقات الودية وعلاقات الصداقة مع الدول الأخرى.
٧. الارتقاء بالأذواق وتحقيق كافة المتطلبات والرغبات وإشباع الحاجات.
٨. نقل التكنولوجيات والمعلومات الأساسية التي تفيد في بناء الاقتصاديات المتينة وتعزيز عملية التنمية الشاملة المستمرة.
٩. تسعى العولمة السياسية لإزالة الحدود وتقصير المسافات والتي تحاول أن تجعل العالم بمثابة قرية جديدة.

المطلب الرابع: أسباب قيام التجارة الخارجية

يعود تفسير أسباب قيام التجارة الخارجية بين دول العالم المختلفة إلى عدم قدرة النظم السياسية في تلك الدول إلى اتباع سياسة الاكتفاء الذاتي بشكل كامل وإن اتباع هذه السياسة يفرض على الدولة أن تنتج كافة احتياجاتها على الرغم من أن ظروفها الاقتصادية والجغرافية والطبيعية لا تمكنها من ذلك، بالإضافة إلى ذلك لا تستطيع الدول أن تعيش بمعزل عن دول العالم الأخرى، فالدول لا يمكنها أن تنتج كل ما تحتاجه من السلع بل ينبغي عليها أن تختص في إنتاج سلعة معينة التي تؤهلها ظروفها الطبيعية والاقتصادية من إنتاجها ثم مبادلتها بمنتجات دول أخرى (العصار وآخرون، ٢٠٠٠).

وهناك عدة أسباب إلى قيام التجارة الخارجية، وتتمثل أهم هذه الأسباب في الآتي (هلال، ٢٠١٤):

١- اختلاف الإمكانيات التي تكفي لإنتاج كل السلع والخدمات بين دولة وأخرى.
٢- اختلاف تكاليف إنتاج السلع بين الدول المختلفة نظرا لاختلاف البيئة.
٣- اختلاف مستوى التكنولوجيا بين الدول.
٤- عدم إمكانية تحقيق الاكتفاء الذاتي.
٥- تصريف فائض الانتاج وبالتالي جني أرباح التجارة الخارجية مما يؤدي إلى رفع مستوى الرفاهية لدى الشعوب.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الخامس: التعاون الاقتصادي الدولي

يشير مصطلح التعاون الاقتصادي الدولي إلى مجموعة العلاقات الاقتصادية الدولية التي تنظم تدفق السلع والخدمات ورؤوس الأموال ونقل الخبرات ونتائج البحوث والاختراعات والاكتشافات الجديدة والتي تساعد جميعها على تحقيق معدلات عالية ومستمرة من النمو للوحدات المشكلة للاقتصاد العالمي وللتعاون الاقتصادي الدولي عدة مزايا، ولعل من أبرزها: (الجاسم، ١٩٧٦).

١- يساعد الدول الصغرى على التحرر من تحكم وسيطرة الدول الكبرى.
٢- يسهم في حل المشكلات بين أعضاء المجموعة المتفقة.
٣- يقلل من شأن الاحتكارات الدولية وشدة استغلالها.
٤- يعزز كفاءة الأعضاء ويركز جهودهم نحو خلق إمكانات اقتصادية أوسع.
٥- يخلق بيئة أفضل للتعامل والتبادل والعمل بين الأعضاء على زيادة الإنتاج والعمالة.
٦- يمهد لتصريف المنتجات في أسواق الدول الأعضاء.
٧- يقدم التسهيلات للحصول على القروض والمساعدات وبشروط ملائمة.
٨- يعزز الاستقرار السياسي والاقتصادي، ويدعم الروابط الاقتصادية بين الأعضاء.

المبحث الثاني: الاتفاقيات التجارية

تلعب الاتفاقيات التجارية بين الدول دورًا بارزًا في كافة المناحي الاقتصادية، إذ إن تطبيق التبادل التجاري يعمل على تكامل النظام الاقتصادي في كافة النظم الاقتصادية. وهذا النوع من التكامل لا يستهدف الوصول إلى مراحل أبعد من منطقة التجارة الحرة، فهو يفرض على الدول الأقل تقدمًا أدوات التكامل الإيجابي، وهذا ما تجده الدول الأكثر تقدمًا ملائما لأوضاعها، بما في ذلك التزامها بإعادة هيكلة اقتصادياتها بدعوى التكيف الهيكلي، وتهيئتها لاستقبال رؤوس الأموال الأجنبية، فضلًا عن استضافة منشآت الدول المتقدمة (الزيود والسندس، ٢٠١٢).

وتعمل الاتفاقيات التجارية على زيادة وخلق التنويع التجاري بين البلدان المتفقة تجاريًا. حيث ظهرت الحاجة إليها نتيجة أزمات الكساد العالمي، مما اضطر الدول إلى التدخل في الحياة الاقتصادية لحماية اقتصادها الوطني، ودفع عجلة النمو الاقتصادي إلى الأمام. وقد جاءت هذه الاتفاقيات التجارية تعبيرا عن إرادة الحكومات المتعاقدة في مواجهة الأزمات، ومن أجل تسهيل عملية النمو الاقتصادي على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، وذلك من خلال تبادل التقنيات وأساليب الإنتاج المختلفة، وفتح أسواق جديدة أمام الصادرات والمستوردات (شقير، ٢٠٠٦).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتعد الاتفاقيات التجارية من أدوات السياسة التجارية، وتمثل وسيلة لتعزيز الاقتصاد الوطني. فهي تزيد من توسيع الرقعة الجغرافية لعملية التبادل التجاري، وتعمل على توطيد العلاقات الدولية التجارية منها والسياسية، وذلك بتأكيدها على مبدأ التعاون وتبادل الخبرات في شتى الميادين التجارية، والعلمية، والفنية، والتقنية، وغيرها (صيدم، ٢٠٠٦).

المطلب الأول: نشأة الاتفاقيات التجارية

بدأت التجارة الدولية في القرنين السابع والثامن عشر، ويعود تاريخ أول اتفاقية تجارية إلى العام (١٨٦٠) بين فرنسا وانجلترا، حيث اتفقتا على تبادل ميزة الدولة الأولى بالرعاية، أي أن يمنح كل بلد للآخر أفضل معاملة، بحيث لا يتم منح أي بلد آخر مزايا ومنافع أكثر من تلك الممنوحة للبلد المتمتع بميزة الدولة الأولى بالرعاية. ثم تبعها عدة اتفاقيات بين فرنسا وغيرها من الدول الأوروبية الصغيرة التي كونت اتحادًا جمركيًا فيما بينها في ذلك الحين (دياب والهنداوي، ٢٠٠٦).

وبعد الثورة الصناعية بدأ التنافس الدولي على اكتساب الثروات من خلال التوجه نحو التصنيع، وتزايدت دعوات ضرورة حماية الصناعة الوطنية، وأخذت الدول بتشديد القيود على حركة التجارة الدولية. وبالتالي ازداد الوعي بأهمية حرية التجارة، وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية، إذ بدأ العالم بالتحول من سياسات الحماية نحو سياسة الانفتاح الاقتصادي (النعيمات وآخرون، ١٩٩٩).

المطلب الثاني: مبررات عقد الاتفاقيات التجارية

تلجأ الكثير من الدول إلى عقد الاتفاقيات التجارية، ذلك نظرًا لأهمية التجارة الدولية، كأداة في زيادة حجم الإنتاج العالمي من السلع والبضائع والخدمات، ونتيجة لذلك تتوجه بعض الدول لتخصيص إنتاجها في بعض من السلع والخدمات المتميزة، ثم تقوم بمبادلة الفائض لديها مع الدول الأخرى، وهذه الزيادة في الإنتاج العالمي للسلع تجعل المستهلك يحصل على كميات أكبر من السلع والخدمات، وتؤدي إلى ارتفاع مستويات الرفاه لديهم، ولأن عملية تحرير التجارة لها آثار توزيعية أي أن حصول طرف على مكاسب كبيرة عن الطرف الآخر، وهذا الأثر يمتد أيضاً حتى داخل البلاد وذلك لأنه من المتوقع أن يستفيد منتجو السلع التي تنتج في البلد ميزة نسبية فيها، وكذلك تستفيد عناصر الإنتاج الداخلة في إنتاجها بينما يتضرر منتجو السلع الأخرى نتيجة منافسة السلع المستوردة، وبهدف تخفيف الآثار السلبية لا بد من تنظيم عملية تحرير التجارة وجعلها عملية تدريجية يتم تنفيذها على مراحل، بحيث يتم تعويض الأطراف المتضررة، وكل هذه الأمور أدت إلى ضرورة وجود اتفاقيات دولية ثنائية ومتعددة الأطراف، وهذه الاتفاقيات تؤدي إلى ضمان منافع ومكاسب عادلة لجميع أطراف الاتفاقية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن أهم المبررات التي تدعو إلى إبرام مثل هذه الاتفاقيات (عوض، ١٩٩٥):

أ) رغبة الدول في حماية صناعاتها من المنافسة الأجنبية، أو حماية ميزان المدفوعات من التعرض لاضطرابات خطيرة ناتجة عن التدفق الأجنبي للسلع.

ب) التدخل الدائم للدولة في التجارة الدولية بطرق مختلفة ومتعددة، ولأسباب عديدة كضرورة تمويل الإنفاق الحكومي خلال فرض الضرائب على المستوردات، وخاصة في الدول النامية التي تعتمد على إيرادات الرسوم الجمركية كأحد أهم مصادر تمويل إنفاقها المدني والعسكري.

المطلب الثالث: أنواع الاتفاقيات التجارية

لقد تعددت أشكال الاتفاقيات التجارية وفقًا لأهدافها وعدد الأطراف المشتركة فيها، حيث انقسمت إلى ثلاثة أنواع رئيسة تمثلت في الآتي:

أولا: الاتفاقيات الثنائية

انتشرت الاتفاقيات الثنائية عقب الحرب العالمية الثانية، وهي تعتبر أقل درجة من التكامل الاقتصادي من حيث المزايا لأن التكامل الاقتصادي يحوي عدداً أكبر من الدول تتفاوت فيما بينها من حيث درجة التكامل، وتحقق الاتفاقيات الثنائية العديد من المكاسب والمزايا فيما يتعلق بتنشيط التجارة بين الدول المشتركة فيها والقضاء على مشاكل الدفع، إلا أنها قد تؤدي إلى تقييد التجارة وبالتالي التمييز بين الدول المختلفة فيما يتعلق بحرية انتقال السلع بين هذه الدول.

والاتفاقات الثنائية هي التي تنشأ بين دولتين أو طرفين فقط من أجل تنظيم العلاقات التجارية فيما بينهما، حيث يتم الاتفاق على تحديد حجم التبادل التجاري، وقوائم السلع المصدرة والمستوردة، وشروط الدولة الأولى بالرعاية، ومدى الالتزام بالقوانين والأنظمة المعمول بها بين الدولتين. وتتضمن تجارة الترانزيت، وطريقة تسوية المدفوعات الناتجة عن تنفيذ الاتفاقيات (سليمان، ٢٠٠٤).

وتتحقق من هذه الاتفاقيات الثنائية عدة أهداف من بينها (عبد العظيم، ٢٠٠٢):

أ- تنشيط الصادرات بمعدل أكبر وللآجال الطويلة.

ب- القضاء على مشكلة النقد الأجنبي، حيث تتم تسوية المدفوعات فيما بينها في نهاية المدة المتفقة عليها، وبالتالي تقدم الكثير من التسهيلات في الدفع وتسهيل عملية تمويل التجارة الخارجية والقضاء على مشاكلها.

ج- تنظيم التجارة استيراداً وتصديراً.

د- تنويع مصادر الصادرات والتخلص من مخاطر عمليات التجارة الخارجية، وذلك بفتح أسواق جديدة للتصدير لكلتا الدولتين المشتركتين في الاتفاقية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يلاحظ بأن الاتفاقيات الثنائية عند تنوعها وتعددها مع الدول المختلفة من شأنها التأثير على الهيكل الاقتصادي وقطاعات الاقتصاد المختلفة وذلك بالتأثير على مستويات الأسعار محلياً، والتأثير على البطالة ومعدلات التشغيل وهذا مرتبط بنوع الصادرات وعلاقتها بدرجة كثافة استخدام العمل فيها، كما تؤثر على شكل ونوع الإنتاج وذلك من خلال التأثير على شكل ونوع الصادرات والواردات.

ومن أبرز أنواع اتفاقيات التجارة الثنائية (عبد العظيم، ٢٠٠٦):

- **اتفاق المقايضة**: ويتعلق بتبادل السلع بين دولتين في حدود مبلغ محدد وكمية معينة.
- **عقود الشراء**: ويشير إلى شراء سلعة محددة أو إبرام صفقة معينة مع دولة ما، وينتهي العقد بانتهاء الشراء أو انتهاء تلك الصفقة.
- **الخطابات المتبادلة**: وهي ضرب من المكاتبات المتبادلة بين دولتين، من أجل اعتماد نصوصها من كلا الدولتين.
- **ترتيبات التجارة**: وهي عبارة عن ترتيبات مبدئية لقوائم السلع التي يمكن تصديرها أو استيرادها
- **معاهدات الصداقة**: والتي تبرم بين دولتين بهدف تنظيم العلاقات التجارية بينهما خلال فترة زمنية محددة.

ثانيا: الاتفاقيات الثلاثية

وهي الاتفاقيات التي تبرم بين ثلاث دول، حيث يتم الاستيراد والتصدير بين دولتين، وتسوية قيمتها في الدولة الثالثة. وتلجأ الدولة إلى هذا النوع من الاتفاقات لتسوية مديونيتها مع دول أخرى، أو في حالة رغبتها في استيراد سلع من الدول صاحبة العملات الحرة مقابل تسوية قيمتها عن طريق دول تربطها اتفاقية ثنائية.

لعبت الاتفاقات الثنائية والثلاثية دورًا كبيرًا في توسيع حركة التجارة الدولية، وفتح الأسواق الخارجية للسلع التي تعاني من صعوبات التسويق، إلا أن من عيوبها أنها محصورة بين دولتين أو ثلاث، إضافة إلى استبعاد إحدى الدول لبعض السلع التي يمكن بيعها بالعملات الحرة من قائمة السلع المصدرة للدول الأخرى، كذلك زيادة الأسعار على السلع المتضمنة في الاتفاقية مقارنة بالأسعار العالمية السائدة. (الغزو، ٢٠١٦)

ثالثا: الاتفاقيات متعددة الأطراف

وهي الاتفاقيات التي تعقدها أكثر من دولتين وتهدف أيضا إلى إزالة أو تخفيف العوائق التي حد انسياب السلع والخدمات بينهما وقد تحدد بفترة زمنية محددة وقد تنولت الاتفاقيات الثانئية والمتعددة الأطراف، السياسة التجارية للسلع والخدمات بين الدول وضمان حرية الانتقال فيها كما

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قد تناول أمورا أخرى تتصل بنظام الصرف والدفع ولا تختلف عن الاتفاقات الثنائية إلا أنها أوسع مدى في تحقيق أغراض التعاون ومزاياه. وكذلك فقد تكون الاتفاقيات التجارية ثنائية (بين دولتين) أو قد تكون متعددة الأطراف تنظم العلاقات بين عدد من الدول أو قد تكون جماعة عامة. (الجاسم، ١٩٧٦) ويمكننا القول أن الاتفاقيات التجارية هي اتفاقيات تعقدها الدولة مع غيرها من الدول لغرض تنظيم العلاقات التجارية بين الدول الأطراف في الاتفاقية، وتتناول الاتفاقيات مسائل تفصيلية في أمور معينة تتعلق بالتبادل التجاري بين الطرفين. والإتفاقية التجارية قصيرة الأجل تنظم العلاقات بين دولتين أو أكثر، وتركز اهتمامها على تخفيض الرسوم الجمركية أو إزالتها عن المبادلات التجارية بين الأطراف المتعاقدة وتشمل التبادل التجاري برمته بين الدول الأعضاء، وتتسم بأنها تشمل قوائم السلع المتبادلة وكيفية تبادلها والمزايا الممنوحة على النحو متبادل، وعي ذات طابع إجرائي وتنفيذي في إطار المعاهدات التي تضع المبادئ العامة (عبد الخالق، ٢٠٠٦).

ويستنتج الباحث من مما سبق أن الاتفاقيات التجارية هي اتفاقيات تعقدها الدولة من خلال اجهزتها المختصة مع غيرها من نظيراتها من الدول بهدف زيادة التجارة الخارجية وتنظيمها وقد تتضمن الاتفاقيات التجارية مسائل تفصيلية وشروط معينة تتعلق بالتبادل التجاري بين أطراف هذه الاتفاقية.

المطلب الرابع: الآثار الاقتصادية الناجمة عن الاتفاقيات التجارية

تأتي الآثار الاقتصادية للاتفاقيات التجارية بسبب ما تحققه هذه الاتفاقيات من الغاء القيود الجمركية وهذا الإلغاء يؤدي الى اعادة تقسيم الموارد الاقتصادية بين الدول وفق الميزة النسبية لكل منهما، ويحدث نوع من التخصيص في الانتاج بين الدول، وتترك هذه العملية آثارا ايجابية على الرفاهية العامة والعمل الانتاجي والاستثمار والتطوير الصناعي للبلد. ولعل من أبرز هذه الآثار (النعيمات وآخرون، ١٩٩٩):

١) تزداد الفائدة من الاتفاقيات التجارية كلما قلّ حجم المستوردات وزاد حجم الصادرات.
٢) يخسر البلد الصغير الحجم الذي يشترك في اتفاقية تجارة حرة مع بلد صغير آخر، إلا أنه يحقق أرباحا في حالة إنشائه منطقة تجارية حرة مع باقي دول العالم.
٣) يرتفع مستوى الرفاه في البلد بعد إنشاء منطقة التجارة الحرة بشكل أقل، كلما كانت الفائدة أكبر، بغض النظر عن حجم الدول المشاركة.
٤) تكون الاتفاقيات التجارية مفيدة للدولة التي ينخفض فيها مستوى الطلب على المستوردات، وفي الدولة التي يكون ينتج فيها القطاع بدائل واردات بشكل كفؤ، إذ يؤدي ذلك إلى انخفاض في مستوى الطلب على المستوردات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الخامس : تأثير الاتفاقيات التجارية على القطاعات الإنتاجية:

من المفروض أن يعمل تحرير التجارة على فتح أوق جديدة للمنتجات المحلية، وفي وقت نفسه دخول منتجات الدول الأخرى إلى السوق المحلي بسهولة، وهذا يطرح تساؤلات عدة حول تأثير اشتراك أي دولة في اتفاقيات أو ترتيبات تحرير التجارة على القطاع الصناعي، وهل يمكن التنبؤ بأن تتركز الصناعة في البلدان المتقدمة صناعيا أم أنها ستستمر إلى البلدان الأقل نموا.

ويرى (Puga & Venables, 1997) أن تأسيس أي منشاة صناعية ربحية تخضع لأربعة قوى رئيسة تتمثل في الآتي:

١) **المنافسة في سوق عناصر الإنتاج**: فكلما ازداد عدد المنشات الصناعية في البلد، ارتفعت الأجور، الأمر الذي يعمل على تخفيض ربحية المنشات.

٢) **المنافسة في سوق السلع أو الإنتاج**: فكلما زاد عدد الشركات الصناعية في سوق ما، مع وجود بعض العوائق التجارية، زاد عرض السلع، مما يؤدي إلى انخفاض أسعار هذه السلع، بافتراض بقاء جميع العوامل الأخرى ثابتة، وبالتالي يؤدي إلى تقليل ربحية هذه الشركات.

٣) **روابط التكاليف الأمامية**: والتي تنشأ نتيجة وجود العديد من الشركات في بلد معين، وهذا يعني توفر مدخلات الإنتاج محليا وبسعر أقل، مما يؤدي إلى تقليل تكاليف الإنتاج، وزيادة أرباح الشركات.

٤) **توافر روابط الطلب الخلفية**: وتبرز هذه الروابط عندما يؤدي وجود المزيد من الشركات في بلد ما إلى ظهور طلب وسيط، مما يعني زيادة حجم المبيعات، وبالتالي زيادة حجم الأرباح.

تظهر هذه الروابط عندما يؤدي وجود المزيد من الشركات في بلد معين إلى ظهور طلب وسيط، مما يعني زيادة حجم المبيعات وبالتالي زيادة حجم الأرباح.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

www.manaraa.com

الفصل الثالث

تطور التجارة بين سلطنة عمان والولايات المتحدة الامريكية والاتفاقيات التجارية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث

تطور التجارة بين سلطنة عمان والولايات المتحدة الامريكية والاتفاقيات التجارية العمانية

المبحث الأول: تطور العلاقات التجارية بين سلطنة عمان والولايات المتحدة الامريكية:

تطورت العلاقات الدولية بتطور نظم الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، حيث انتقل الانسان من الرعي والصيد الى استخدام الادوات واستخدام النار في الطهي اضافة الى انتقاله الى بيوت الحجر والطين، وتتبع الحضارات القديمة يعطينها دلالة كبيرة على ان العلاقات كانت سائدة وموجودة بين هذه الأمم والشعوب (طشطوش، ٢٠١٠).

أجمعت المصادر العربية والاوروبية على أن الثمانين عاما الأولى من حكم البوسعيديين تتميز بالازدهار الشديد وهناك عوامل عديدة ساعدت العمانيين على الانفراد بدور رائد تأتي في مقدمتها المهارة والخبرة الملاحية والتجارية حيث اكتسب العمانيون رصيدا ضخما من التجربة تعد محصلة للأحداث التاريخية والموقع الجغرافي والتراث العماني، ثم الاستقرار الذي شهدته عمان وتمتعت به الموانئ العمانية في الوقت الذي سادت فيه الفوضى وعم الاضطراب اغلب موانئ الخليج، ثم تأتي شخصية احمد بن سعيد الذي تميز بدرجة كبيرة من الانضباط والحسم والقدرة على اتخاذ القرارات المناسبة، اضافة الى احترام القوى الاوروبية له وثقتها في سياسته التي جذبت الاجانب وحفزتهم على انشاء وكالات تجارية لهم في المدن العمانية وخصوصا مسقط التي اصبحت سنة ١٧٩٠م من اهم المدن الاسيوية وفقا لتقرير اعدته شركة الهند الشرقية الانجليزية (الغيلاني، ١٩٩٥).

انفتح العمانيون عبر تاريخهم الحضاري الانساني على الآخر، واعتبروا ان قيم الحوار والتفاهم مع الآخر ضرورة انسانية يجب انتهاجها واعتبارها صيغة حضارية للتفاعل والتعاون والتواصل مع الحضارات والأمم الاخرى، بهدف ايجاد الطرق والوسائل لبناء حضاري وتبادل تجاري قائم على المشتركات الانسانية والرغبة الصادقة في اثراء الخبرات المتبادلة من العبر والاستفادة منها، وفي اقامة علاقة متكافئة ندية.

ومن هذه المنطلقات اهتم العمانيون بمسألة الانفتاح على الآخر والتفاهم والتعاون معه، مع الاحتفاظ بالخصوصيات والهويات الذاتية والاعتزاز بها، مما اسهم في توفير مناخ ملائم للتبادل النافع في مجال الاقتصاد والثقافة والمعارف الانسانية الاخرى.

التراث الكبير لعمان والعمانيين يجد ان اغلب الباحثين والرحالة والمستشرقين من الغرب والأجانب الذين كتبوا عن عمان والعمانيين تطرقوا الى هذه المسألة، وناقشوا قضية الانفتاح على الآخر، عندهم، وكيف انهم تفاعلوا وتواصلوا مع شعوب وأمم كبيرة في الجانب الاقتصادي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والمعرفي والانساني بصورة تبعث على الاهتمام والمراجعة في مضامين هذا الانفتاح والتواصل مع الآخر، واقامة علاقة معه.

قد يقول البعض ان قدر عمان ان تكون جغرافيتها وموقعها الهام على طرق التجارة العالمية والموقع الاستراتيجي في العصر الحديث السبب في هذا الانفتاح والتواصل مع الآخر، لكن هذا القول ليس دقيقا على الاطلاق اذا ما جئنا الى اولويات هذا الانفتاح ودوره في هذه العلاقة بما تتضمنه من اساليب وقيم حضارية وتواصل، لأن التواصل، والانفتاح قد لا تستسيغه الكثير من الشعوب لاعتبارات كثيرة، ومع ذلك فإن العمانيين سعوا الى الآخر في بلاده، وفي اقاصي الدنيا وتبادلوا معه المعارف والتجارة وعرضوا عليه قيمهم وثقافتهم ودينهم، وكان هذا الانفتاح والحوار سببا في انتشار الدين الاسلامي في العديد من دول العالم، لا سيما في آسيا وافريقيا (الغيلاني، ١٩٩٥).

وفي العصور القديمة تذكر العديد من المصادر ان مدينة صحار كانت مدينة مفتوحة تجاريا بالمعنى الحديث للكلمة على شعوب وأديان كثيرة كانت تعمل وتتاجر في صحار في شتى المجالات والتبادلات التجارية على وجه الخصوص، واصبحت صحار اشبه ببورصة عالمية للاستثمار فقد هاجرت اليها رؤوس الاموال من موانئ الخليج الاخرى، لظروف امنية وسياسية واستقرت بصحار، واستقر بها التجار في كل مكان بحيث اصبحت المركز التجاري الهام في العالم الاسلامي في القرن الرابع الهجري، حتى اعتقد البعض بوجود دار لسك العملة في صحار لتوفر السيولة النقدية بها، وقد وردت بالمصادر روايات تدل على ذلك ومن تلك الروايات ما روي من ان تاجرا من اهل صحار ورد من الصين في مركب لنفسه وجميع ما فيه له، وان قيمة العشور المستحقة على سلع المركب بلغت الف الف درهم ونيف (الغيلاني، ١٩٩٥).

وفي العصور الحديثة يذكر العديد من الرحالة والباحثين الغربيين إن مسقط العاصمة العمانية الحالية كانت فاعلة ومنفتحة على شعوب كثيرة، ويذكر الرحالة جيمس ريموند لسند انه وجد عند زيارته مدينة مسقط في القرن الثامن عشر مفنتحة على العديد من الشعوب، وان الانفتاح على الآخر سمة بارزة في العمانيين، وهذه المدينة الجميلة تتحاور مع مدن وعواصم عديدة في القارات في العالم، مما اكسبها حراكاً تجارياً مهماً منذ القدم (ريموند، ١٨٣٨).

وقد بدأت مقدمات العلاقات التجارية بين عمان والولايات المتحدة الامريكية حينما زار التاجر الامريكي ادموند روبرتس الذي ينتمي الى نيوهاشمر زنجبار في عام ١٢٤٣هـ/١٨٢٧م، متطلعاً الى تحقيق كسب مادي كبير هناك، ولكنه لم يجد التسهيلات التي كان يلقاها البريطانيون الذين كانو اصدقاء للسيد سعيد بن سلطان، ومن ثم عاد الى الولايات المتحدة الامريكية يحمل فكرة عقد معاهدة مع الحكومة العمانية لكي تروج التجارة الامريكية في ممتلكاتها، وقد وافق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الرئيس الامريكي اندرو جاكسون على فكرة عقد معاهدة تجارية بين الولايات المتحدة وعُمان، وعهد الى ادموند روبرتس بارجاء المفاوضات اللازمة والتوصل الى المعاهدة المنشودة وكان وصول السفينة الامريكية بكويك حاملة بعثة روبرتس الى مسقط دليلا ليس فقط على الاهتمام الامريكي بكل من آسيا وافريقيا بل ايضا لكون عمان دولة ذات اهمية بارزة لدى الولايات المتحدة الامريكية (عبدالفتاح، ١٩٨٢).

تم توقيع المعاهدة التجارية بين عمان والولايات المتحدة في جمادة الاولى (١٢٤٩هـ/ الحادي والعشرين من سبتمبر ١٨٣٣م)، وكانت اول اتفاقية يعقدها السيد سعيد بن سلطان مع دولة كبرى، وقد صارت هذه الاتفاقية المثل الذي سارت على منواله معاهدات عمان مع بريطانيا عام ١٢٥٥هـ/١٨٣٩م، ومع فرنسا عام ١٢٦٠هـ/١٨٤٤، وقد ظلت الاتفاقية الامريكية العمانية سارية المفعول حتى عام (١٣٧٨هـ/١٩٥٨م)، حين بطل مفعولها واستبدلت بمعاهدة جديدة للصداقة والعلاقات الاقتصادية والحقوق القنصلية بين الطرفين وبموجب هذه الاتفاقية تمتع الامريكيون بامتيازات اقتصادية وقضائية في ممتلكات السلطان العربية الافريقية حيث صار التجار الامريكيون يتاجرون في أراضي عمان الواسعة وينزلون في موانئها ويدفعون ٥% فقط رسوما على البضائع التي كانوا يجلبنها الى الموانئ العمانية ويعفون من دفع اية ضرائب أخرى على الصادرات والواردات، ويعفون كذلك من رسوم الارشاد الملاحي في موانئ عمان، كما صار من حق القنصل الامريكي في عمان فض المنازعات التي تنشأ بين رعايا دولته، ونصت المعاهدة كذلك على حق قنصل عمان في الفصل في القضايا بين رعايا دولته في الولايات المتحدة (ستيفنسن، ١٩٧٧).

وتمشيا مع السياسة الودية بين الامبراطورية العمانية والولايات المتحدة بدأت بمعاهدة الصداقة والتجارة التي عقدت بين البلدين عام ١٢٤٩هـ/ ١٨٣٣م، فقد بعث السيد سعيد سفينته المسماة سلطانه في رحلة الى ميناء نيويورك الامريكي عام ١٢٥٦هـ/ ١٨٤٠م، لتقوية العلاقات مع الولايات المتحدة، للمتاجة وشراء الاسلحة التي كان في حاة اليها اثناء صراعه ضد الوجود البرتغالي في موزنبيق وقد تولى قيادة هذه السفينة ربان بريطاني يدعي وليام سليمان، واختار السيد سعيد امين سره الخاص الحاج احمد بن نعمان ليكون ممثلا له في الولايات المتحدة، بل اول مبعوث عربي الى الولايات المتحدة (ستيفنسن، ١٩٧٧).

وكانت هذه المعاهدة كسبا سياسيا مهما بالنسبة الى البلدين، بما لا شك فيه ان هذه معاهدة ادت الى تزايد النشاط التجاري الامريكي فزادت عدد السفن الامريكية التي ترسو في عمان تحمل قماشا قطنيا امريكيا مقابل ما تحمل من زنجبار من بضائع، وفي الوقت النفسه زادت صادرات التمور العمانية الى الولايات المتحدة الامريكية بشكل واضح، فاصبحت التمور العمانية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المباعة في الولايات المتحدة وصلت الى مائة الف دولار اي ما يعادل ١٦٢٥ طنا سنويا (ستيفنسن، ١٩٧٧).

وسرعان ما تطورت هذه العلاقات الودية المثمرة على الصعيدين الاقتصادي والسياسي منذ ذلك التاريخ، واحتفظ الجانبان بعلاقة مميزة توجب بافتتاح سفارة الولايات المتحدة الامريكية في مسقط في عام ١٩٧٢م، وبعد اقامة العلاقات الدبلوماسية الرسمية بين البلدين، تم التوقيع على العديد من الاتفاقيات الاقتصادية مثل اتفاقية حماية الاستثمار بين البلدين في عام ١٩٧٦، واتفاقية التعاون الاقتصادي التي وقعت في عام ١٩٨٠، ومركز التفاهم المتعلق باستمرار الخدمات المنصوص عليها في الاتفاقية الخاصة بالتعاون الاقتصادي والفني عام ١٩٩٦، وفي السابع من يوليو ٢٠٠٠، وقع الجانبان على الاتفاقية الاطارية للتجارة والاستثمار التي تعتبر امتداد لاتفاقية التجارة الحرة بين البلدين (وزارة التجارة والصناعة العمانية، ٢٠٠٦).

إن الولايات المتحدة بلد ذو اقتصاد كبير معتبراً في التجارة الخارجية في سلطنة عمان بإزالة العوائق والعقبات امام التجارة ولا شك أن هذه الاتفاقيات ستؤدي الى زيادة اكبر حجم من التبادل التجاري بين البلدين، كما انه يشجع المستثمرين الامريكان نحو الاستثمار في عمان، بشكل خاص في مجالات ذات الاولوية في استراتيجية سلطنة عمان الصناعية الممثلة في الصناعات العملاقة والصناعات المعرفية.

اما على الصعيد الاقتصادي تعد سلطنة عمان من أهم الشركاء التجاريين للولايات المتحدة الامريكية في دول الخليج، وقد سجلت اربع وثلاثين شركة امريكية جديدة في سلطنة عمان مما يعني زيادة بنسبة ٥٠% من اجمالي الشركات الامريكية المسجلة منذ عام ١٩٨٢. كما زاد حجم التبادل التجاري بين البلدين بنسبة ٣٠% كما زاد حجم الاستثمار الاجنبي المباشر من قبل المستثمرين من الولايات المتحدة الامريكية في سلطنة عمان بنسبة ١٢% وكذلك زاد حجم التبادل التجاري الاجمالي بنسبة ٥٠% (البنك الدولي، ٢٠١٥).

المبحث الثاني: الاتفاقيات التجارية العُمانية

تقوم وزارة التجارة والصناعة العُمانية ممثلة في المديرية العامة للمنظمات والعلاقات التجارية بدور مهم من أجل تفعيل وتعزيز التعاون مع المنظمات الدولية، والسعي إلى تحقيق أهداف السياسة التجارية للسلطنة المتمثلة في فتح منافذ للصادرات العمانية، وجذب الاستثمارات الأجنبية، والاستفادة من عضوية السلطنة في المنظمات والمعاهدات والاتفاقيات التجارية الإقليمية والدولية (وزارة التجارة والصناعة، ٢٠٠٩).

وترتكز الاتفاقيات التجارية على تنفيذ السياسات التجارية لوزارة التجارة والصناعة، وإعداد المواقف التفاوضية، ومتابعة الاتفاقيات التجارية، والتعليق عليها من أجل تنمية وتوسيع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نطاق التجارة، وزيادة التنمية الاقتصادية المستدامة، إضافة إلى إدارة التنسيق مع كافة الجهات ذات المصلحة، في إطار الاتفاقات الثنائية والإقليمية، وعديدة الأطراف، فضلاً عن الوفاء بمتطلبات السلطنة في إطار منظمة التجارة العالمية متضمنة الحفاظ على حقوق السلطنة وتفعيلها والمكفولة بموجب كافة الاتفاقيات التجارية (وزارة التجارة والصناعة، ٢٠٠٩).

كما تشترك السلطنة في العديد من الاتفاقيات التجارية الإقليمية، ولعل من أهم هذه الاتفاقيات: منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، منظمة التعاون الاقتصادي، ومجلس التعاون الخليجي، واتحاد المغرب العربي، ومنظمة التجارة العالمية، وترتبط كذلك باتفاقيات شراكة مع الاتحاد الأوروبي في إطار سياسة الشراكة الأوروبية المتوسطية. وقد تم عرض أبرز الاتفاقيات التجارية التي أجرتها السلطنة مع الدول العربية والأجنبية في محورين، وذلك على النحو الآتي:

أولا: الاتفاقيات التجارية للسلطنة مع الدول العربية

(١) مجلس التعاون الخليجي

نشأت فكرة المجلس في ١٨ مايو من عام (١٩٧٦) بعد خروج المملكة المتحدة من الخليج العربي، وذلك من أجل سد النقص الذي خلفته. ويعد مجلس التعاون لدول الخليج العربية منظمة إقليمية عربية مكونة من ست دول أعضاء تطل على الخليج العربي، وهي: الإمارات العربية المتحدة، ومملكة البحرين، والمملكة العربية السعودية، وسلطنة عمان، وقطر، والكويت. ومن أهداف مجلس التعاون الخليجي (الشريدة، ١٩٩٥):

١- تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولا إلى وحدتها.

٢- تعميق وتوثيق الروابط والصلات وأوجه التعاون القائمة بين شعوبها في مختلف المجالات.

٣- وضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين بما في ذلك الشؤون الإقتصادية والمالية، والشؤون التجارية والجمارك والمواصلات، والشؤون التعليمية والثقافية، الشؤون الاجتماعية والصحية، الشؤون الإعلامية والسياسية والشؤون التشريعية والإدارية.

٤- وضع عملية التقدم العلمي والتقني في مجالات الصناعة والتعدين والزراعة والثروات المائية والحيوانية وإنشاء مراكز بحوث علمية وإقامة مشاريع مشتركة وتشجيع تعاون القطاع الخاص بما يعود بالخير على شعوبها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(٢) الاتفاقية التجارية بين سلطنة عمان والمملكة المغربية

تعد الاتفاقية التجارية بين سلطنة عمان والمملكة المغربية من أقدم الاتفاقيات بين البلدين، حيث أبرمت هذه الاتفاقية بغرض تطوير حجم المبادلات التجارية على أسس الإمكانيات المتاحة والمصالح المشتركة بينهما.

وقد أبرمت هذه الاتفاقية في ٩ فبراير ١٩٨٢، وهدفت الاتفاقية إلى تبادل المبيعات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية والمنتجات الصناعية ذات المنشأ المحلي للبلدين المتعاقدين. كما ركزت على إرفاق السلع ذات المنشأ الأجنبي شهادة المنشأ الأصلي تسلم من طرف السلطات الحكومية في البلد المصدر، وهو نفس الاتجاه الذي دعت إليه أحكام قواعد المنشأ في قوانين التجارة العالمية. وقد حاول المشرع جعل بنودها إلزامية للطرفين، حيث نص صراحة على أن يعمل الطرفان المتعاقدان باطّراد على توسيع نطاق منتجاتهما والتدرج في إزالة الحواجز والقيود الإدارية، وغير الإدارية حتى يصل التبادل التجاري بينهما إلى مستويات أعلى (غرفة التجارة والصناعة المغربية، ٢٠١٥).

(٣) اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني بين سلطنة عمان وجمهورية مصر العربية

أبرمت هذه الاتفاقية بتاريخ ١٩٨٥/٤/٢١، والتي هدفت إلى اكتساب الخبرة في مجال التعاون الاقتصادي، لا سيما ما يتعلق بتنمية العلاقات الخاصة بالتداول التجاري، وشكلت هذه الاتفاقية وجها آخر من الاتفاقيات الإقليمية البينية في المجال التجاري. وهدفت الاتفاقية إلى أن يشمل التعاون الاقتصادي بين البلدين، تشجيع قيام مشروعات اقتصادية، وإنشاء شركات ومشروعات مشتركة، تنظيم وتنفيذ التعاون الاقتصادي في المجالات التي يتفق عليها الطرفان، ودعم التعاون بين المؤسسات والمشروعات، وغيرها من الهيأت ذات الطابع الاقتصادي، سواء كانت عامة أم خاصة أم مختلطة في إطار مخطط التنمية الاقتصادية في البلدين.

إضافة إلى تدريب وإعداد الأطر والكوادر الفنية والإدارية، وتقديم المعونات والمساعدات في مجالات الخبرة الفنية والتكنولوجيا. وقد سارت الاتفاقية في نفس اتجاه المعاهدات الدولية لحقوق الملكية الفكرية من خلال النص صراحة على تبادل براءات الاختراع وحقوق الأداء وتبادل الخبرات الفنية والتكنولوجيا. وفي ذات الاتجاه ذهبت الدولة العمانية من خلال برنامج التعاون الذي تم اعتماده مع جمهورية مصر العربية من خلال تحديد المواصفات المناسبة والمعايير، حيث نصت على ضرورة الاستفادة من الدورات التدريبية التي لها علاقة بالمقاييس والمعايير المعمول بها في المنظمات الدولية الثلاث لجودة المعايير ISO, IEC, (ITU) (وزارة التجارة والصناعة العُمانية، ٢٠٠٩).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(٤) اتفاقية التجارة الحرة بين سلطنة عُمان والمملكة الأردنية الهاشمية

أبرمت اتفاقية التجارة الحرة بين سلطنة والأردن عام (١٩٨٧)، حيث هدفت إلى تعزيز التعاون المشترك بين البلدين، ورغبة كل منهما الأكيدة في النهوض بمستوى العلاقات إلى مستويات أفضل تعكس مستوى العلاقات التي تربط البلدين في شتى المجالات. لا سيما زيادة حجم التعاون الاقتصادي بخاصة في المجالات التجارية والاستثمارية، بما في ذلك زيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين، إضافة إلى تذليل العقبات التي تحول دون تعزيز التعاون المشترك في جميع المجالات (غرفة التجارة والصناعة الأردنية، ٢٠١١).

(٥) اتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى

وقعت السلطنة الاتفاقية بتاريخ ١٩٩٧/٢/١٩، وبدأ العمل بها بتاريخ ١٩٩٨/١/١. وشملت عضويتها (١٧) دولة عربية هي: (المملكة الأردنية الهاشمية والإمارات العربية المتحدة والبحرين والمملكة العربية السعودية وسلطنة عمان قطر والمغرب وسوريا والجمهورية اللبنانية والعراق ومصر وفلسطين والكويت وتونس وليبيا والسودان واليمن). واعتبرت منطقة التجارة الحرة العربية من أهم الانجازات على المستوى العربي لإقامتها سوق عربي مشترك. وفي ٢٠٠٥/١/١ وصلت إلى مرحلة الإعفاء الكامل من الرسوم الجمركية والضرائب بين جميع الدول الأعضاء في المنطقة.

وهدفت هذه الاتفاقية إلى دفع التنمية الاقتصادية داخل المنطقة من خلال السماح بحرية انتقال السلع والخدمات داخلها بلا قيود أو أعباء؛ وذلك لتحقيق أقصى استخدام واستغلال للعناصر الإنتاجية بأرخص الأسعار وأيسر الشروط. كما هدفت إلى دعم الاستثمار الأجنبي في الدول الأعضاء، وخلق فرص عمل جديدة، وتمكين الدول الأعضاء من تحقيق أقصى فائدة ممكنة عن طريق تعاملاتها مع التكتلات الاقتصادية العالمية والإقليمية (الأعظمي، ٢٠٠٢).

ثانيا: الاتفاقيات التجارية لسلطنة عمان مع الدول الغربية

لقد تنوعت الاتفاقيات العمانية مع الدول الغربية، وكانت أولها مع أستراليا في بداية الثمانيات، لتتخذ هذه الاتفاقيات أشكالا أكثر تنوعا حاليا، ثم تبعها الاتفاقية العمانية الفرنسية، ومن ثم توالت الاتفاقيات الأجنبية تباعا. ومن أبرز هذه الاتفاقيات ما يأتي:

(١) اتفاقية التبادل التجاري والتعاون الاقتصادي بين سلطنة عمان وأستراليا

أبرمت هذه الاتفاقية بتاريخ ٢٩ مارس (١٩٨٠). والتي هدفت إلى الانفتاح الاقتصادي على دول مطلة على المحيط الهادي، ولعل التوجه الذي سارت عليه السلطنة في بداية الثمانيات، والمتمثل في الانفتاح على اقتصاديات الدول الكبرى، توّج بعد ذلك بإنشاء اتحاد اقتصادي للدول

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلة على المحيط الهندي. وهدفت إلى تطوير التجارة البينية بين البلدين في مجال تبادل السلع والخدمات والتعاون الاقتصادي، وقيام الدولتين بتشجيع وتسهيل المفاوضات بين المؤسسات التجارية في البلدين لإبرام عقود تجارية لمدد زمنية طويلة، مما يوضح رغبة الطرفين في إعطاء العلاقات التجارية إمكانيات التطوير على المدى الطويل.

إضافة إلى ضرورة تطوير التعاون الاقتصادي والفني خاصة في المجالات الزراعية والغابات والأسماك، والصناعات وتوليد الكهرباء والري ومشروعات المحافظة على الماء، والتنقيب على المعادن، مما يوحي باكتساب هذه الاتفاقية الصفة التجارية مضمونا وشكلا. ومن ايجابيات الاتفاقية بالنسبة لسلطنة عمان تبادل الخبرات والأطر والزيارات الثنائية بين خبراء المجال التجاري بين البلدين مما سيكسب سلطنة عمان مزيدا من الخبرات الدولية في مجال التأطير والتخطيط ووضع الاستراتيجيات المستقبلية لتطوير التجارة البينية والخارجية. (وزارة التجارة والصناعة العُمانية، ٢٠٠٩).

(٢) الاتفاقية بين سلطنة عمان والجمهورية الفرنسية بشأن التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات

سعت سلطنة عمان إلى توسيع شراكاتها التجارية والاقتصادية مع عدد من الدول الغربية المتقدمة في هذا المجال، مما أدى بها إلى عقد اتفاقية اقتصادية مع الجمهورية الفرنسية في مجال التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات، حيث تم الاتفاق على توقيع هذه الاتفاقية في ١٩٩٤/١٠/١٧م، باعتبار أن الاستثمارات هي أساس الانفتاح على الأسواق العالمية، سواء باستغلال عملية التصدير أو الاستيراد أو كلاهما. وقد أبرمت هذه الاتفاقية بهدف توطيد التعاون الاقتصادي بين الدوليتين، وخلق الظروف الملائمة، وفتح المجالات أمام الاستثمارات الفرنسية في سلطنة عمان، كذلك التشجيع على الدفع برؤوس الأموال العمانية للاستثمار في المجالات الاقتصادية بفرسنا. مما أسهم في التشجيع على الحماية المتبادلة لتلك الاستثمارات، وفتح المجال إلى انتقال رؤوس الأموال والتكنولوجيا لمصلحة التنمية الاقتصادية، وهو ما تبحث عنه الدول العربية نظرا للنقص الذي تعانيه في هذا المجال.

حيث تم التعريف بمصطلح الاستثمار على أنه أي نوع من الأموال والحقوق والفوائد أيا كانت طبيعتها، وحددت المادة نوعية هذه الاستثمارات في: الأموال المنقولة وغير المنقولة؛ وأي حقوق عينية أخرى مثل الرهن والامتياز والانتفاع والكفالة والحقوق المماثلة؛ والأسهم وعلاوات الإصدار؛ والالتزامات والديون؛ وحقوق المؤلف وحقوق الملكية الصناعية، كبراءات الاختراع، والتراخيص، والعلامات التجارية والنماذج، والتصميمات الصناعية، والعمليات الفنية، والأسماء التجارية، والشهرة التجارية (وزارة التجارة والصناعة العُمانية، ٢٠٠٩).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(٣) منطقة التجارة الحرة مع سنغافورا

هدفت هذه الاتفاقية إلى إقامة منطقة تجارية حرة بين دول الخليج مع سنغافورا، ومن ضمنها سلطنة عمان حيث عملت هذه الاتفاقية التي تم توقيعها في عام (١٩٩٤) إلى تعزيز العلاقات الاقتصادية بين البلدين، من خلال نقل التكنولوجيا وتنمية الشركات، لكون سنغافورا تملك الخبرات الواسعة في التنمية والتكنولوجيا والمناخ الاستثماري. كما هدفت إلى رفع مستوى التبادل التجاري في السلع والخدمات بين البلدين، حيث سمحت سنغافورا بدخول السلع العُمانية إلى أسواقها دون رسوم جمركية ورسوم أخرى، مقابل دخول المستوردات السنغافورية إلى عُمان بتخفيض تدريجي للرسوم الجمركية للوصول إلى الإعفاء الكامل على فترات انتقالية تتراوح بين (٥-١٠) سنوات من دخول الاتفاقية حيز النفاذ، كما توفر الاتفاقية قرارات بخصوص الحماية، ومكافحة الدعم والإغراق في مجال تضرر الصناعات المحلية جراء التحرير (وزارة الصناعة والتجارة العُمانية، ٢٠٠٩).

(٤) اتفاقية التجارة الحرة بين سلطنة عُمان والصين

وقعت هذه الاتفاقية في تاريخ (١٩٩٥/٤/١٥)، وقد هدفت هذه الاتفاقية إلى توطيد العلاقات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية التي تربط البلدين وسبل تعزيزها، بالإضافة إلى مناقشة إمكانية استفادة السلطنة من تجارب الصين في إعداد دراسة الجدوى الاقتصادية لاستغلال وتنمية المناطق التجارية بين البلدين، والفائدة من الأيدي العاملة الرخيصة، إضافة إلى دخول الشركات الصينية في المنافسة لتنفيذ بعض مشاريع البنية الأساسية في الموانئ والمناطق الاقتصادية الخاصة بها. وقد برزت الصين باعتبارها رابع وجهة للصادرات العُمانية غير النفطية خلال عام ٢٠١٢ (وزارة التجارة والصناعة العُمانية، ٢٠٠٩).

(٥) اتفاقية التجارة الحرة بين سلطنة عُمان والهند

وقعت السلطنة مع الهند ٢٥ أغسطس (٢٠٠٤) بناءً على رغبة كل منهما في تعزيز وتطوير وتنمية التعاون الاقتصادي بينهما على أساس المساواة والمنفعة المتبادلة، ومع مراعاة القوانين والأنظمة المعمول بها في كلا الطرفين. وهدفت الاتفاقية إلى تشجيع التعاون الاقتصادي في مجالاته المختلفة بينهما، وتشجيع تبادل المعرفة والخبرات الفنية اللازمة في تلك المجالات؛ وتوسيع وتحرير علاقاتهما التجارية، بما في ذلك إجراء مباحثات لإبرام اتفاقية تجارة حرة بينهما، آخذين في الحسبان التزاماتهما الدولية ومبادئ وأحكام منظمة التجارة العالمية؛ إضافة إلى السعي لتهيئة البيئة الملائمة لتوسيع التبادل التجاري بينهما من خلال: تعزيز تبادل المعلومات الخاصة بالتجارة الخارجية، وتشجيع اتصالات قطاع الأعمال خاصة بين المؤسسات والهيئات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المعنية بالتجارة الخارجية، والاهتمام بالتدريب ونقل التقنية (وزارة التجارة والصناعة العُمانية، ٢٠٠٩).

(٦) منظمة التجارة العالمية

انضمت سلطنة عمان لمنظمة التجارة العالمية عام (٢٠٠٥) منسجما مع توجهات الحكومة التي تم التعبير عنها في الرؤية المستقبلية للاقتصاد العماني في عام (٢٠٢٠)، والتي تهدف إلى دمج الاقتصاد العماني في الاقتصاد العالمي. كما أن انضمامها للمنظمة يحقق مصالحها الاقتصادية والتجارية، ويرسي الأساس لبيئة تجارية منفتحة توفر الفرص لتدفق الصادرات العمانية نحو الأسواق العالمية دون عوائق، إضافة إلى تهيئة المناخ المواتي لجذب الاستثمارات الأجنبية إلى عُمان (غرفة التجارة والصناعة العُمانية، ٢٠١٥).

إن منظمة التجارة العالمية هي عبارة عن إطار قانوني ومؤسسي لنظام التجارة متعدد الأطراف، والذي يؤمن الالتزامات التعاقدية الأساسية التي تحدد للحكومات كيف يمكن صياغة وتنفيذ الأنظمة، والضوابط التجارية المحلية. كما تعد منتدى يسعى إلى تنمية العلاقات التجارية بين الدول من خلال المناقشات والمفاوضات الجماعية، والأحكام القضائية للمنازعات التجارية (الفتلاوي، ٢٠٠٦).

لقد تأسست منظمة التجارة العالمية (WTO) في الأول من يناير (١٩٩٥)، ومقرها جنيف في سويسرا، وهي أحد منظمات الدولية التي تم إنشاؤها في عام ١٩٩٤م عبر اتفاقية ومعاهدة تأسيسية تلزم الدول المنضمة إليها بمجموعة من قواعد العمل في مجال التجارة الدولية والاستثمار والملكية الفكرية وتمتد هذه القواعد لتشمل السياسات الداخلية المؤثرة في التجارة العالمية مثل إجراءات دعم السلع والخدمات التي تدخل في مجال التجارة أو القيود والرقابة على الجودة ورفع القيود الجمركية والحماية التي تقدمها الدول لصناعتها، وتطبيق قوانين الملكية الفكرية، وتعتبر هذه المنظمة هي الوريث القانوني لاتفاقيات الجات (اللقماني، ٢٠٠٣).

كما أن منظمة التجارة العالمية تغطي مجالات أوسع مما تغطيه منظمة الجات من حيث النشاط التجاري والسياسات التي تحكم التجارة. فالجات تنطبق فقط على التجارة في السلع، بينما تشمل منظمة التجارة العالمية التجارة في السلع، والتجارة في الخدمات، وكذلك التجارة في الأفكار، وحقوق الملكية. حيث تقوم المنظمة بالوظائف الأساسية الآتية (الفتلاوي، ٢٠٠٦):

١- إدارة وتنفيذ الاتفاقية متعددة الأطراف والاتفاقية الجماعية التي تتألف منها المنظمة.
٢- العمل كمنتدى للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف.
٣- المساهمة في حسم النزاعات التجارية.
٤- مراقبة السياسات التجارية الوطنية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٥- التعاون مع المؤسسات الدولية الأخرى المرتبطة بصنع السياسات الاقتصادية العالمية.

كما تقوم اتفاقية الجات على عدد من المبادئ والأحكام وتالياً أهم هذه المبادئ (الغزو، ٢٠١٦):

أولاً: مبدأ عدم التميز (الدولة الأولى بالرعاية)

ويقوم هذا المبدأ على شرط الدولة الأكثر رعاية؛ إذ تتعهد الدول الأعضاء بمنح بعضها بعضا معاملة لا تقل عما تمنحه لأية دولة أخرى من مزايا وتفضيلات، وإذا أعطت دولة عضو امتيازات لدولة أخرى على شكل تخفيف في القيود أو الرسوم الجمركية فيجب تعميم هذه المعاملة على باقي الدول الأعضاء تلقائيا ودون التشاور معها.

ثانيا: مبدأ الشفافية

ويقصد به الاعتماد على التعريفة الجمركية وليس على القيود الكمية (التي تفتقر إلى الشفافية) إذا اقتضت الضرورة تقييم التجارة الدولية، وبذلك ينبغي على الدول التي يتحتم عليها حماية الصناعة الوطنية أو علاج العجز في ميزان المدفوعات أن تلجأ لسياسة الأسعار مع الابتعاد عن القيود الكمية مثل حصص ورخص الاستيراد والتصدير وقد استثنى من هذا المبدأ حالة الدولة التي تواجه عجزا كبيرا في ميزان المدفوعات، كاستخدام حصص المستوردات السلع الزراعية في حالات خاصة، وفي حالة الزيادة الطارئة من سلعة معينة مما يهدد الإنتاج المحلي بالخطر وتسمى هذه الحالة بالشرط الوقائي.

ثالثاً: مبدأ مكافحة الإغراق

ويقضي هذا المبدأ بأنه لا يسمح لدولة عضو في الجات بيع منتجاتها في دولة عضو أخرى بأسعار تقل عن أسعار هذه المنتجات في الدولة المصدرة وإذا قامت بفعل ذلك يفرض عليها عقوبات تعويضية للدولة المتضررة.

رابعاً: مبدأ التبادلية

ويعني هذا المبدأ أن كل تخفيف في الحواجز الجمركية أو غير الجمركية لدولة ما لابد وأن يقابله تخفيف معادل في القيمة من الجانب الآخر، حتى تتعادل الفوائد التي تحصل عليها كل دولة في إطار المفاوضات تقوم على أساس التبادلية وما تصل إليه المفاوضات في هذا المجال يصبح ملزما لكل الدول، ولا يجوز بعد ذلك إجراء أي تعديل جديد إلا بمفاوضات جديدة.

خامساً: مبدأ المعاملة التجارية التفضيلية

ويقوم هذا المبدأ على منح الدول النامية علاقات تجارية تفضيلية مع الدول المتقدمة، وذلك بهدف دعم خطط الدول النامية في التنمية الاقتصادية، وزيادة حصيلتها من العملات الأجنبية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سادساً: مبدأ استقرار التجارة

ويقوم هذا المبدأ على وضع أساس مستقر يمكن التنبؤ به للتجارة وذلك عن طريق الاتفاق على المستوى التعرفة بين الأعضاء، واشتراط التعويض الناجم عن أي ارتفاع في التعرفة؛بحيث تقوم الدولة التي تعود إلى التعرفة المرتفعة بتعويض الدول الأخرى عن نقص صادراتها وذلك كإجراء لمنع العودة إلى مثل هذه التعرفات المرتفعة.

(٧) اتفاقية التجارة الحرة بين سلطنة عُمان وكندا

هدفت الاتفاقية إلى تنمية الشراكات بين البلدين، حيث وقعت هذه الاتفاقية في عام (٢٠٠٦) وأسهمت في رفع مستوى التبادل التجاري إلى جانب دخول المنتجات العُمانية إلى الأسواق الخارجية، والوصول إلى اتفاقيات التجارة الحرة لبقية الدول التي ترتبط مع عمان وكندا. كما تعفى الصادرات العُمانية من الرسوم الجمركية والرسوم الأخرى عند دخولها الأسواق الكندية، مقابل تخفيض تدريجي للسلع على الرسوم الجمركية المستوردة من كندا للوصول إلى الإعفاء الكامل على فترات انتقالية تتراوح من (٣-٥) سنوات من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، إلى جانب اعتماد قائمة محددة للسلع الحساسة لكل الطرفين تكون مستثناة من التخفيض الجمركي (وزارة الصناعة والتجارة العُمانية، ٢٠١١).

٨) اتفاقية التجارة الحرة بين سلطنة عمان والولايات المتحدة الامريكية:

وقعت سلطنة عُمان والولايات المتحدة الامريكية على اتفاقية التجارة الحرة بتاريخ ١٩ فبراير ٢٠٠٦م، ودخولها حيز التنفيذ في الأول من يناير ٢٠٠٩، بهدف تعزيز وتمكين العلاقات الاقتصادية والتجارية القائمة بين البلدين، والالتزام بسياسات تحرير التجارة والاستثمار التي ظلت السلطنة تنفذها منذ انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية، ومن المؤمل ان تحقق الاتفاقية منفعة للاقتصاد العماني باسهامها في تطوير التجارة الحرة وتشجيع استقطاب الاستثمارات وتطوير فرص التبادل التجاري بين البلدين وتحقيق التنمية والرخاء وتحسين مستوى المعيشة، وخلق فرص العمل والتعاون المستمر والاستخدام الامثل للموارد بخاصة من الجانب العماني (وزارة التجارة والصناعة العمانية، ٢٠٠٦)، وفقا لما يلي:

أولا: أهداف الاتفاقية:

تسعى سلطنة عمان من خلال هذه الاتفاقية الى تحقيق الاهداف الاقتصادية الآتية:

١. زيادة فرصة التصدير وتقليل العجز التجاري.

٢. ايجاد فرص جديدة للاستثمار والتجارة.

٣. فتح اسواق جديدة للمنتجات العمانية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن تأسيس منطقة تجارة حرة بين البلدين من خلال العمل على تحرير التجارة بالسلع والخدمات وتسهيل حركة البضائع والأشخاص، متتضمنة التزمات متكافئة من الجانبين بخصوص حماية البيئة وحقوق العمال، والتزامات في مجال حقوق الملكية، والتجارة الالكترونية، وحماية الصناعة الناشئة، وتقديم تسهيلات في دخول السلع والخدمات العُمانية الى الأسواق الامريكية عن طريق التدرج بالاعفاءات من الرسوم الجمركية لتصل الى الاعفاء الكامل وبنسبة (١٠٠%) في عام (٢٠١٨) لجميع السلع والبضائع المنصوص علهيا في بنود الاتفاقية.

ثانياً: قواعد المنشأ:

تطبق قواعد المنشأ على السلع العُمانية الامريكية والتي يمكن ان تستفيد من معاملة الرسوم التفضيلية المنصوص عليها في الاتفاقية، ومن السلع العمانية التي تستفيد منها الاتفاقية هي السلع التي تزرع او تنتج او تصنع بالكامل في السلطنة، او السلع التي يجرى عليها تحويل جوهري في السلطنة بقيمة مضافة (٣٥%) على الأقل. كما تساهم هذه القواعد في تشجيع قيام صناعات حقيقية في السلطنة. (وزارة التجارة والصناعة العمانية، ٢٠٠٦).

ثالثا: تحرير التجارة بالسلع:

أشارت اتفاقية التجارة الحرة بين البلدين بانه تم تحرير التجارة بالسلع ذات المنشأ من الطرف الآخر من كافة القيود والضوابط التي تعيق انسيابها بين البلدين وتخفض الرسوم الجمركية تدريجيا وعلى نمط المعاملة بالمثل.

ويشمل التخفيض الجمركي والتحرير من القيود الكمية والموسمية جميع السلع الزراعية والصناعية المصنعة وغير المصنعة.

وقد اتفق الطرفان على إلغاء الضريبة الجمركية على السلع المستوردة بين الجانبين، مع بدء سريان الاتفاقية، حيث اتفق على ان تعفى السلطنة تقريبا كل المنتجات باستثناء القليل منها مثل الخضروات التي سيتم الغاء الضريبة الجمركية عليها خلال ٥ مراحل سنوية متساوية، ومنتجات اخرى مثل التمور والليمون والموز ولحم الخنزير المحفوظ والمشروبات الكحولية والتبغ، والتي يتم تخفيض ضريبتها الى صفر على مدى عشر سنوات، ويجوز للسلطنة بعد ذلك فرض ضرائب مبيعات او اي ضرائب داخلية اخرى.

من جانبها ستقوم الولايات المتحدة الامريكية بالغاء الضريبة الجمركية على كل البنود، حيث تلغي الضريبة على معظمها عند دخول الاتفاقية حيز التنفيذ (وزارة التجارة والصناعة العمانية، ٢٠٠٦).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رابعا: تحرير التجارة بالخدمات

تسمح السلطنة بموجب هذه الاتفاقية تحرير الخدمات بهدف تعزيز وتمكين فرص التكامل الاقتصادي بين البلدين، وتشمل الاتفاقية الخدمات التالية: التعليم والصحة والمالية، والبيئة، والاتصالات السلكية، والتجارة الالكترونية والاستثمار والعمل والسياحة والنقل والتوزيع، وهندسة التشييد والبناء.

اعتمدت هذه الاتفاقية مبدأ الشفافية في اللوائح والاعتراف المتبادل بالمؤهلات المطلوبة لتقديم الخدمات وتحفيز المنافسة وضبط وتنظيم الاحتكار بالاضافة الى الممارسات التجارية الأخرى التي تعيق المنافسة في السوق، وتجذب هذه الاجراءات المزيد من الاستثمارات الامريكية في الخدمات للسلطنة مما يوفر قدراً أكبر من فرص العمل للكوادر الوطنية. ويوجد خدمات أكثر كفاءة وأكثر تنافسية. وهذا الشيء يفيد المستهلك العماني والمؤسسات التجارية العمانية. ووضعت السلطنة بعض القطاعات الحساسة في القائمة السلبية التي تضم قطاعات غير متاحة للمستثمرين من الولايات المتحدة، ومن بين هذه القطاعات قطاعات الطباعة والنشر والتصوير وخدمات البث الاذاعي وخدمات وكالات الانباء وخدمات النقل الجوي (وزارة التجارة والصناعة العمانية، ٢٠٠٦).

خامساً: الاستثمار

الاستثمار سيجعل من السلطنة وجهة أكثر انفتاحاً وأكثر جاذبية للمستثمرين من الولايات المتحدة، حيث ستوفر لهم بيئة استثمارية تتساوي فيها الفرص أمام الجميع. سيجد المستثمرون من الولايات المتحدة نفس المعاملة التي توفرها السلطنة للمستثمرين من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية؛ وسوف يساعد ذلك على اجتذاب استثمارات أكثر من الشركات الأمريكية، مما يشجع نمو الاقتصاد العماني، ويخلق فرص عمل جديدة وإضافية تدعم بدورها التوظيف في السلطنة. وفي المقابل، سيتمتع العمانيون بحقوق مماثلة عند الاستثمار في الولايات المتحدة.

ويمكن للمستثمرين من الولايات المتحدة في مجال خدمات البيع بالتجزئة (مثل المتاجر العامة) أن يمتلكوا حتى ٧٠% من رأسمال أية مؤسسة تقدم خدمات البيع بالتجزئة تؤسس في السلطنة، يكون رأسمالها أقل من خمسة ملايين دولار. ولمزيد من التأكيد فإنه يحق للمستثمرين من الولايات المتحدة أن يمتلكوا ١٠٠% من رأسمال أية مؤسسة في السلطنة مقيمة بأكثر من ٥ مليون دولار، وتقوم بتقديم خدمات البيع بالتجزئة. ولكن بعد ٣١ ديسمبر ٢٠١٠م، سيكون مسموحاً لمواطني الولايات المتحدة امتلاك حتى ١٠٠% من رأس المال في أية مؤسسة تقوم بتقديم خدمات البيع بالتجزئة تؤسس في السلطنة ويتجاوز رأسمالها مليون دولار أمريكي. ولقد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اشترطت السلطنة أن تكون نسبة العاملين العمانيين ٨٠% في أي استثمار مشمول بموجب هذه الاتفاقية (وزارة التجارة والصناعة العمانية، ٢٠٠٦).

www.manaraa.com

الفصل الرابع

دور اتفاقية التجارة الحرة بين سلطنة عمان والولايات المتحدة الامريكية في تعزيز حجم التبادل التجاري بين البلدين

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الرابع

دور اتفاقية التجارة الحرة بين سلطنة عمان والولايات المتحدة الأمريكية في تعزيز حجم التبادل التجاري بين البلدين

تمهيد

يتضمن هذا الفصل دور اتفاقية التجارة الحرة بين سلطنة عمان والولايات الامريكية في تعزيز حجم التبادل التجاري بين البلدين، وتطور الاهمية النسبية لصادرات عمان الى امريكيا من اجمالي صادرات عمان الكلية خلال الفترة (٢٠٠٤-٢٠١٥)، وتطور الأهمية النسبية للمستوردات العمانية الى امريكا من اجمالي المستوردات العمانية الكلية خلال نفس الفترة، اضافة الى تطور حجم التجارة والتبادل التجاري بين البلدين في تلك الفترة، والميزان التجاري بين البلدين. وقد بلغ حجم التبادل التجاري مع الولايات المتحدة الامريكية عام (٢٠٠٤) (٢٦٥٠٤٦) ريال عماني، مقارنة مع قيمة حجم التبادل التجاري عام (٢٠١٥) (٧٦٥٨٦٣) ريال عماني، وبنسبة نمو وزيادة بلغت (٥٠٠٨١٧)، وقد اخذت هذه الدراسة فترة زمنية تراوحت ما بين (٢٠٠٤-٢٠١٥) للوقوف على حجم الصادرات العمانية قبل وبعد هذه الاتفاقية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اولاً: تطور الاهمية النسبية لصادرات عمان الى امريكا من اجمالي صادرات عمان الكلية خلال الفترة (٢٠٠٤-٢٠١٥):

جدول رقم (١)

حجم الصادرات العمانية الى امريكا قبل الاتفاقية وبعدها (بالمليون ريال عماني)

السنة	الصادرات إلى الولايات المتحدة الأمريكية	إجمالي العام للصادرات العُمانية	النسبة المئوية لصادرات عمان إلى الولايات المتحدة الأمريكية من إجمالي الصادرات العُمانية %	معدل نمو الصادرات العُمانية إلى الولايات المتحدة الأمريكية	معدل نمو الصادرات الإجمالية العُمانية
٢٠٠٤	١٠١٩٧٨	5145074	2.0	٠.٢٠٠٩٧-	0.146756
٢٠٠٥	١٤٤٩٣٥	7187121	2.0	٠.٤٢١٢٣٨	0.396894
٢٠٠٦	٢٧٨٧٧٥	8299705	3.4	٠.٩٢٣٤٤٨	0.154802
٢٠٠٧	١٨١٧٤١	9494101	1.9	٠.٣٤٨٠٧-	0.143908
٢٠٠٨	٢٦٨١٤٧	14502986	1.9	٠.٤٧٥٤٣٥	0.527579
٢٠٠٩	٣٣٤٣٣٤	10632212	3.1	٠.٢٤٦٨٣١	-0.26689
٢٠١٠	٣٣١٤٠١	14073220	2.4	٠.٠٠٨٧٧-	0.32364
٢٠١١	٦٦٥٦٢٦	18106764	3.7	١.٠٠٨٥٢١	0.286611
٢٠١٢	٣٣٣٦٧٤	20047141	1.7	٠.٤٩٨٧١-	0.107163
٢٠١٣	٢٥٣٠٧٠	21696946	1.2	٠.٢٤١٥٧-	0.082296
٢٠١٤	٢٨٥٧٢٦	٢٠٤٦٣٤٤٧	١.٤	٠.١٢٩٠٣٩	٠.٠٥٦٨٥-
٢٠١٥	٢٠٤٣٨٣	١٣٤١٤٩٤٦	١.٥	٠.٢٨٤٦٩-	٠.٣٤٤٤٤-

*** المصدر: المركز الوطني للاحصاء والمعلومات العماني، ٢٠١٥.**

يلاحظ من الجدول رقم (١) ان الصادرات العمانية الى الولايات المتحدة الامريكية قد نمت بشكل ملحوظ بعد اتفاقية التجارة الحرة بين البلدين، حيث وصلت نسبة الصادرات في عام (٢٠٠٩) الى (٣.١%)، اما في عام (٢٠١١) فقد وصلت الى (٣.٧%)، مقارنة مع عام ٢٠٠٤ و عام ٢٠٠٨، حيث كانت النسب ٢%، و ١.٩% على التوالي، وقد حققت السلطنة ذلك النمو بالرغم من الانكماش والركود الاقتصادي العالمي الشديد بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية في مرحلة ما بعد عام (٢٠٠٨)، ويعود ذلك الى ان الاتفاقية فتحت آفاقا واسعة للصادرات العمانية مستفيدة من تخفيض القيود الجمركية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكل رقم (١)

تطور قيمة الصادرات العمانية الى أمريكا خلال الفترة (٢٠٠٤-٢٠١٥).

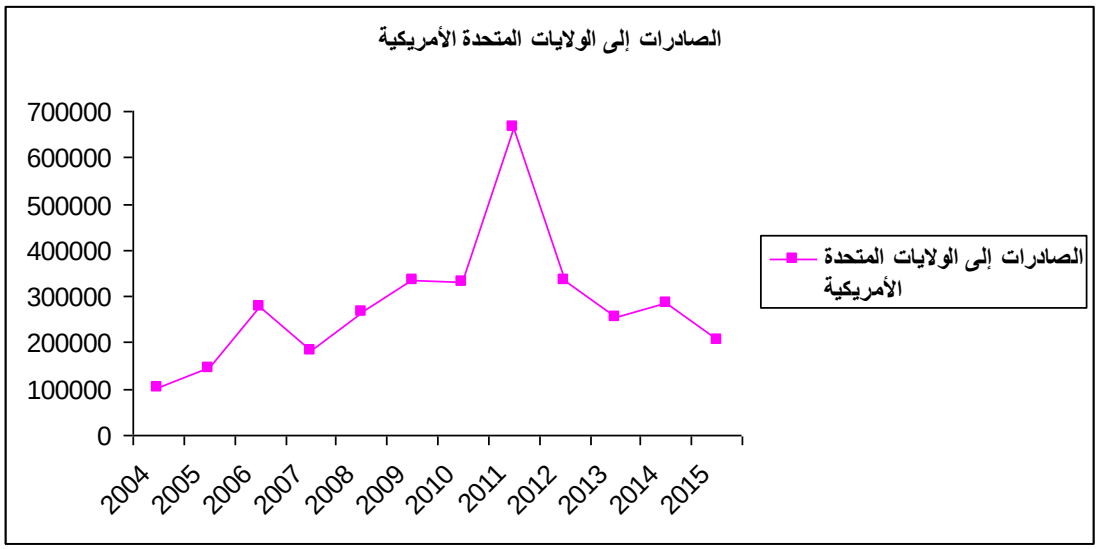

*** المصدر: من اعداد الباحث بناء على الجدول رقم (١).**

يوضح الشكل رقم (١) تطور قيمة الصادرات العمانية الى امريكا خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠١٥)، حيث يظهر الشكل ان هناك تزايداً ملحوظاً لقيم الصادرات خلال السنوات الاولى، وكان هذا الازدياد في أوجه خلال العام (٢٠١١)، ويعزى الباحث هذه النتيجة إلى أن سلطنة عمان استطاعت التحقق ذلك الارتفاع بفضل ازدهار قطاع النفط وتأثيره المضاعف على القطاعات الأخرى حيث لعب دوراً هاما في تحفيز نمو القطاع الاقتصادي غير النفطي.

بينما نلاحظ من الشكل تراجع قيمة الصادرات من (٢٠١٢ - ٢٠١٥) م ويعزى الباحث هذه النتيجة إلى أن الشركات والمؤسسات العمانية لم تستفيد من المجالات التي تم طرحها من الاتفاقية وإن درجة الاستفادة كانت محصورة فقط في بعض القطاعات مثل مواد البلاستيك والمواد البنى، وليست المنتجات التي تستهدفها الاتفاقية، ويعود ذلك من الانكماش والركود الاقتصادي العالمي الشديد بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكل رقم (٢)

التركيب السلعي للصادرات العمانية إلى الولايات المتحدة الأمريكية

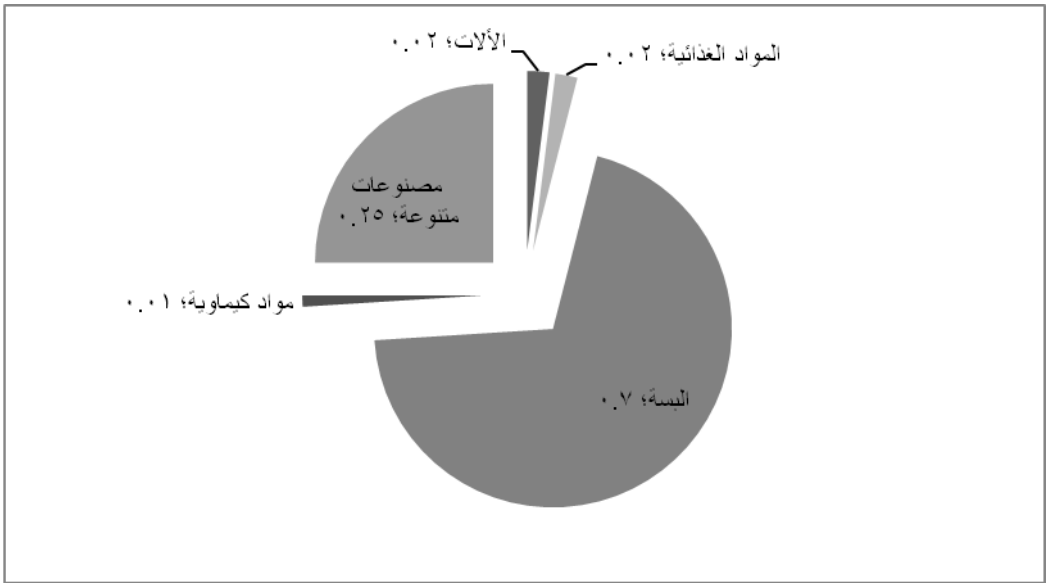

- **المصدر: الهيئة العامة للترويج والاستثمار وتنمية الصادرات – ٢٠١٣**

وتنقسم اغلب السلع المصدرة من سلطنة عمان إلى أمريكا إلى ثلاث فئات حيث تشمل الفئة الأولى (اليوريا، والمواد الخام، والمنتجات المعدنية الأساسية، والبولي ايثيلين، والبروبلين، والتيرفثالت)، اما الفئة الثانية فتشمل (الكابلات الكهربائية، والملابس، والأدوية، والمنتجات البلاستيكية). اما الفئة الثالثة فتشمل (الأثاث والسيراميك والزجاج، والفولاذ المقاوم للصدأ). (الهيئة العامة لترويج الاستثمار وتنمية الصادرات، ٢٠١٤).

وهنالك صعوبات وعقبات تواجه دخول الصادرات العمانية إلى السوق الأمريكي من خلال اتفاقية التجارة الحرة العمانية الأمريكية.

١- انخفاض مستوى وعي الشركات العمانية بمتطلبات واجراءات وشروط دخول منتجاتها إلى السوق الأمريكي.

٢- اشتراط الولايات المتحدة الأمريكية قيام الشركات العمانية المصدرة للمنتجات الغذائية بالتسجيل لدى مؤسسة الغذاء والدواء الأمريكية (FDA)، بعد إجراء الفحوصات والاختبارات المتعلقة بجودة وصلاحية منتجاتها، وضرورة الابلاغ المسبق عن شحن البضائع المنوي تصديرها، وبالرغم من تبادل الطرفين للالتزام بهذه الاجراءات، إلا أنها تؤدي إلى عرقلة عملية تصدير المنتجات الأردنية للولايات المتحدة، وبذل المزيد من الوقت والجهد.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣- ضعف منهجيات التسويق والترويج المتبعة من قبل الشركات العمانية للدخول في السوق الأمريكي، وعدم قيامها باتباع استراتيجيات تسويق حديثة من حيث تحديد اذواق ومتطلبات مستهلكي السوق الأمريكي بشكل وافٍ.

٤- محدودية استخدام التجارة الالكترونية في المبادلات التجارية بين البلدين.

٥- عدم قيام الشركات العمانية المصدرة للسوق الأمريكي بتقديم خدمات ما بعد البيع، ومتابعة منتجاتها من حيث رضا مستهلكيها ومتطلباتهم.

٦- ضعف نوعية وجودة أساليب التعبئة والتغليف، وعدم الالتزام الكافي بالمواصفات والمقاييس المفروضة في السوق الأمريكي.

ثانياً: تطور الأهمية النسبية لمستوردات عمان من امريكيا خلال الفترة (٢٠٠٤-٢٠١٥):

جدول رقم (٢)

تطور حجم المستوردات العمانية من الولايات المتحدة الأمريكية (مليون ريال عُماني) (٢٠٠٤-٢٠١٥) م

السنة	المستوردات من الولايات المتحدة الأمريكية	إجمالي العام للمستوردات العُمانية	النسبة المئوية المستوردات العُمانية من الولايات المتحدة الأمريكية من الإجمالي العام للمستوردات	معدل نمو المستوردات العُمانية من الولايات المتحدة الأمريكية	معدل نمو المستوردات العُمانية الإجمالية
2004	163068	3313839	4.9	0.28028	0.024338
2005	208773	3394492	6.2	0.05057	0.234457
2006	219331	4190353	5.2	0.61753	0.466815
2007	354775	6146472	5.8	0.42122	0.434083
2008	504215	8814549	5.7	-0.12190	-0.22122
2009	442749	6864589	6.4	-0.15402	0.107613
2010	374556	7603308	4.9	0.43016	0.194454
2011	535676	9081800	5.9	0.18498	0.190434
2012	634767	10811279	5.9	-0.08253	0.221043
2013	582381	13201038	4.4	-0.16502	-0.14646
٢٠١٤	٤٨٦٢٧٩	١١٢٦٧٦٦٣	٤.٣	٠.١٥٤٦٥	٠.٠١٠١٥-
٢٠١٥	٥٦١٤٨٠	١١١٥٣٣٠٩	٥.٠	٠.٠٠٣٦٧-	٠.٠٣٥٧٨

المصدر : (المركز الوطني للإحصاء والمعلومات العُماني - ٢٠١٥)

يتبين من الجدول رقم (٢) ان المستوردات العمانية من الولايات المتحدة الامريكية قد نمت بمعدلات متزايدة، وكان أوجه هذا التزايد (٢٠١٢)م، ويعزى الباحث هذا التزايد أن الاتفاقية عززت التعاون الاقتصادي بين الدولتين في العديد من المجالات وفتحت أفاق واسعة لتبادل التجاري ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن هذه الاتفاقية التي حررت التجارة من خلال إزالة كافة القيود الجمركية وغير الجمركية على التجارة في السلع والخدمات، حيث أن هنالك شركات أمريكية استفادت من اتفاقية التجارة الحرة الموقعة بين البلدين خاصة في الإعفاءات الجمركية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حيث استطاعت أن تصل إلى السوق العماني معفية الجمارك ومنتجات الشركات، وتضمنت اتفاقية التجارة الحرة بين السلطنة والولايات المتحدة الأمريكية إعفاء متبادلا لجميع المنتجات الصناعية والاستهلاكية بشكل مباشر منذ مطلع اليوم الأول لسريان الاتفاقية.

شكل رقم (٣)
تطور قيمة المستوردات العمانية من الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة (٢٠٠٤-٢٠١٥).

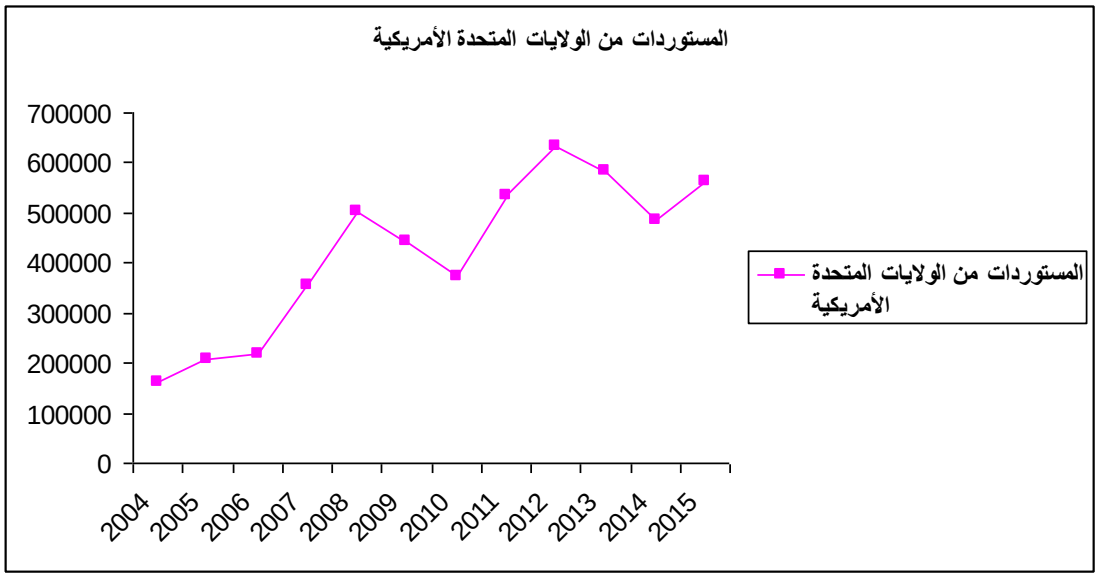

*** المصدر: إعداد الباحث بناء على جدول رقم (٢).**

يظهر الشكل السابق وجود ارتفاعاً ملحوظاً في قيمة المستوردات من الولايات المتحدة الامريكية حيث بلغت اعلى قيمة له في عام ٢٠١٢، بينما نلاحظ من السنوات (٢٠١٣ – ٢٠١٥) تراجع بنسب قليلة جدا، ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى الأوضاع السياسية المحيطة بالمنطقة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكل رقم (٤)

التركيب السلعي للمستوردات العمانية من الولايات المتحدة الأمريكية

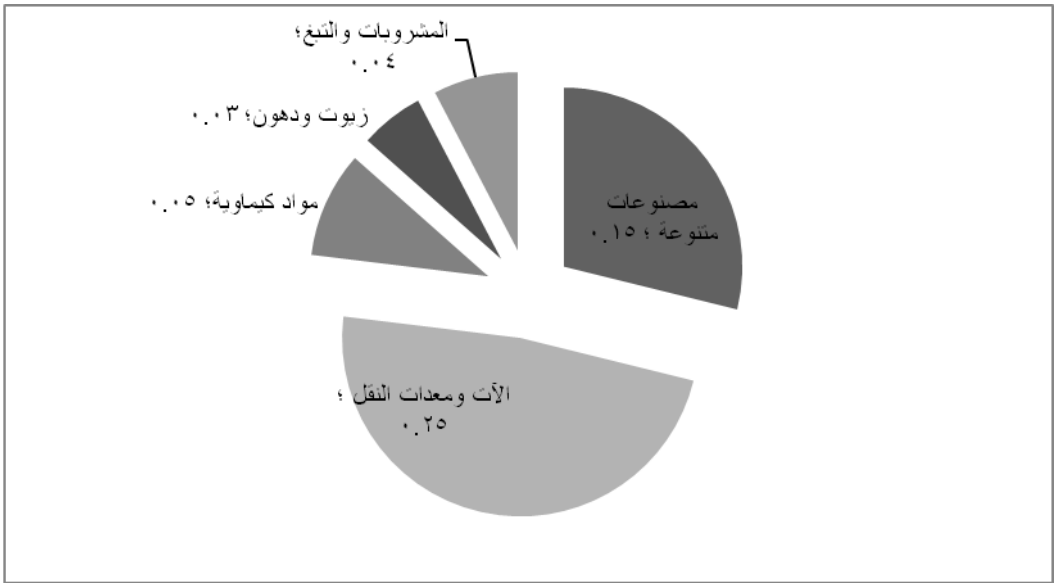

- **المصدر: الهيئة العامة للترويج والاستثمار وتنمية الصادرات – ٢٠١٣**
- المواد الغذائية (أجبان، قمح، ذرة صفراء، أرز، بذور الزراعة).
- زيوت ودهون وشموع حيوانية ونباتية (زيت الذرة).
- المشروبات والتبغ.
- مواد كيماوية (أدوية، مواد كيماوية).
- الآلات ومعدات النقل (بلدوزرات، سيارات الإسعاف، وركاب، الآت وأجهزة الطباعة، ثلاجات، أجهزة لترشيح الزيوت والمياه، الآت لمعالجة المعلومات وأجزاؤها، أجهزة هواتف خلوية، الآت وأجهزة كهربائية وأجزاؤها، مجموعات توليد كهربائية، أجزاء للقاطرات والطائرات والمركبات والسكك الحديدية، أجزاء للعنفات، مواسير وأنابيب ومضخات هوائية).
- مصنوعات متنوعة (أجهزة وأدوات للطب، أصناف وأجهزة تقويم الأعضاء أو جبر الكسور، ألبسة أقمشة، خشب وعجينته، ورق، كتب ومطبوعات، خصل من شعيرات اصطناعية، أثاث).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكل رقم (٥)

أهم عشرة صادرات أمريكية إلى سلطنة عُمان

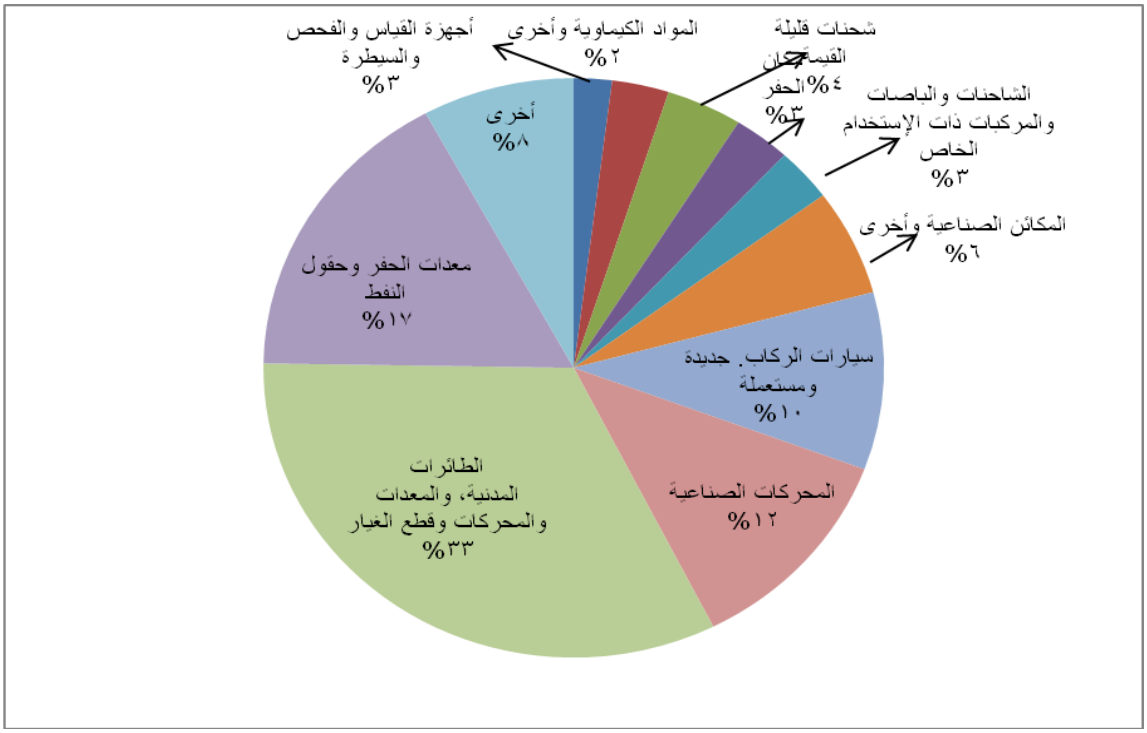

* المصدر : الغرفة التجارة والصناعة العمانية – ٢٠١٣

- نلاحظ من الشكل رقم (٥) تركز الصادرات الأمريكية إلى سلطنة عُمان بقطاع الطائرات المدنية، والمعدات. وقطع الغيار، حيث كانت النسبة 33% من إجمالي الصادرات الأمريكية إلى السلطنة وبمبلغ قدره 635 مليون دولار أمريكي، تليها معدات الحفر وحقول النفط بما نسبته 17%، أي ما يعادل 326 مليون دولار أمريكي، ومن ثم المحركات الصناعية 12% بما يعادل 231 مليون دولار، ومع باقي القطاعات التجارية كانت التوقعات تناهز 1788 مليون دولار أمريكي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثاً: تطور الميزان التجاري العماني الأمريكي للفترة (٢٠٠٤-٢٠١٥):

الجدول رقم (٣)

تطور الميزان التجاري العماني الأمريكي للفترة (٢٠٠٤-٢٠١٥) م

(بالمليون ريال عُماني)

السنة	الصادرات إلى الولايات المتحدة الأمريكية	المستوردات من الولايات المتحدة الأمريكية	صافي الميزان التجاري	نسبة عجز الميزان التجاري
٢٠٠٤	١٠١٩٧٨	163068	٦١٠٩٠-	٠.٠٣-
٢٠٠٥	١٤٤٩٣٥	208773	٦٣٨٣٨-	٠.٠٢-
٢٠٠٦	٢٧٨٧٧٥	219331	٥٩٤٤٤	٠.٠١
٢٠٠٧	١٨١٧٤١	354775	١٧٣٠٣٤-	٠.٠٥-
٢٠٠٨	٢٦٨١٤٧	504215	٢٣٦٠٦٨-	٠.٠٤-
٢٠٠٩	٣٣٤٣٣٤	442749	١٠٨٤١٥-	٠.٠٣-
٢٠١٠	٣٣١٤٠١	374556	٤٣١٥٥-	٠.٠١-
٢٠١١	٦٦٥٦٢٦	535676	١٢٩٩٥٠	٠.٠١
٢٠١٢	٣٣٣٦٧٤	634767	٣٠١٠٩٣-	٠.٠٣-
٢٠١٣	٢٥٣٠٧٠	582381	٣٢٩٣١١-	٠.٠٤-
٢٠١٤	٢٨٥٧٢٦	٤٨٦٢٧٩	٢٠٠٥٥٣-	٠.٠٢-
٢٠١٥	٢٠٤٣٨٣	٥٦١٤٨٠	٣٥٧٠٩٧-	٠.١٦-

*** المصدر : (المركز الوطني للإحصاء والمعلومات العماني، ٢٠١٥)**

يتبين من الجدول السابق أن الميزان التجاري العماني يحتاج إلى إجراءات جادة وسياسات اقتصادية أخرى جديدة أكثر فائدة وتخفيضه والحد منه، لا بد من تأثير على قيم الصادرات، حيث يتم احتساب الميزان التجاري عن طريق فرق الصادرات عن المستوردات، ولأن الصادرات تؤثر بشكل مستقل على المستوردات، وتؤثر بشكل مباشر على الميزان التجاري، وتبين بيانات الجدول أن الميزان التجاري يميل إلى صالح الولايات المتحدة، ويرجع السبب في ذلك إلى زيادة قيمة المستوردات من الولايات المتحدة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكل رقم (٦)

تطور الميزان التجاري بين عمان والولايات المتحدة قبل الاتفاقية وبعد الاتفاقية خلال الفترة (٢٠٠٤-٢٠١٥).

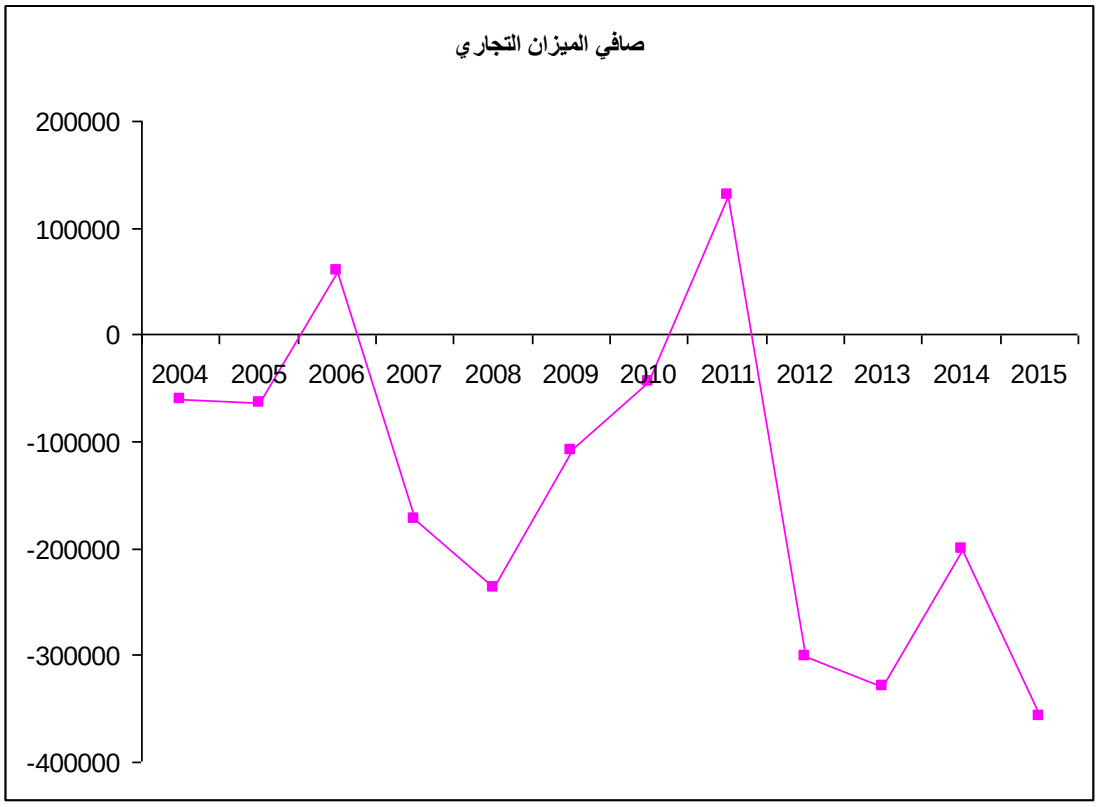

*** المصدر: من اعداد الباحث بناء على جدول رقم (٣).**

يبين الشكل السابق أن الميزان التجاري يميل إلى صالح الولايات المتحدة الأمريكية باستثناء عام ٢٠١١؛ حيث لم يكن هناك عجزا، حيث كانت قيم الصادرات أعلى من المستوردات بسبب ارتفاع أسعار النفط. أما باقي السنوات يوجد عجزا في الميزان التجاري العماني حيث يعود سبب هذه النتيجة كما يرى الباحث أن زيادة القيم المستوردات العمانية من الولايات المتحدة الأمريكية بمقابل ضعف كبير في قيم الصادرات العمانية إلى السوق الأمريكي الذي يجعل هناك عجزاً كبيرا، وبالتالي لم يستفاد من الاتفاقية كما هو مطلوب.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رابعاً: تطور حجم التبادل التجاري العماني الأمريكي للفترة (٢٠٠٤-٢٠١٥):

الجدول رقم (٤)
تطور حجم التبادل التجاري العماني الأمريكي للفترة (٢٠٠٤-٢٠١٥) م
(بالمليون ريال عُماني)

السنة	الصادرات إلى الولايات المتحدة الأمريكية	المستوردات من الولايات المتحدة الأمريكية	حجم التبادل التجاري بين أمريكا وسلطنة عُمان	نسبة حجم التبادل التجاري بين أمريكا وسلطنة عُمان
2004	١٠١٩٧٨	163068	٢٦٥٠٤٦	٠.٠٣
2005	١٤٤٩٣٥	208773	٣٥٣٧٠٨	٠.٠٣
2006	٢٧٨٧٧٥	219331	٤٩٨١٠٦	٠.٠٤
2007	١٨١٧٤١	354775	٥٣٦٥١٦	٠.٠٣
2008	٢٦٨١٤٧	504215	٧٧٢٣٦٢	٠.٠٣
2009	٣٣٤٣٣٤	442749	٧٧٧٠٨٣	٠.٠٤
2010	٣٣١٤٠١	374556	٧٠٥٩٥٧	٠.٠٣
2011	٦٦٥٦٢٦	535676	١٢٠١٣٠٢	٠.٠٤
2012	٣٣٣٦٧٤	634767	٩٦٨٤٤١	٠.٠٣
2013	٢٥٣٠٧٠	582381	٨٣٥٤٥١	٠.٠٢
٢٠١٤	٢٨٥٧٢٦	٤٨٦٢٧٩	٧٧٢٠٠٥	٠.٠٢
٢٠١٥	٢٠٤٣٨٣	٥٦١٤٨٠	٧٦٥٨٦٣	٠.٠٣

المصدر : (المركز الوطني للإحصاء والمعلومات العماني، ٢٠١٥)

يظهر من الجدول (٤) ان حجم التجارة بين عمان والولايات المتحدة الامريكية قد تزايدت بعد اتفاقية التجارة الحرة بين البلدين، حيث كانت اعلى قيمة لحجم التجارة بين البلدين خلال العام ٢٠١١، وأدنى قيمة خلال العام ٢٠٠٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكل رقم (٧)

تطور حجم التبادل التجاري بين أمريكا وسلطنة عُمان خلال الفترة (٢٠٠٤-٢٠١٥).

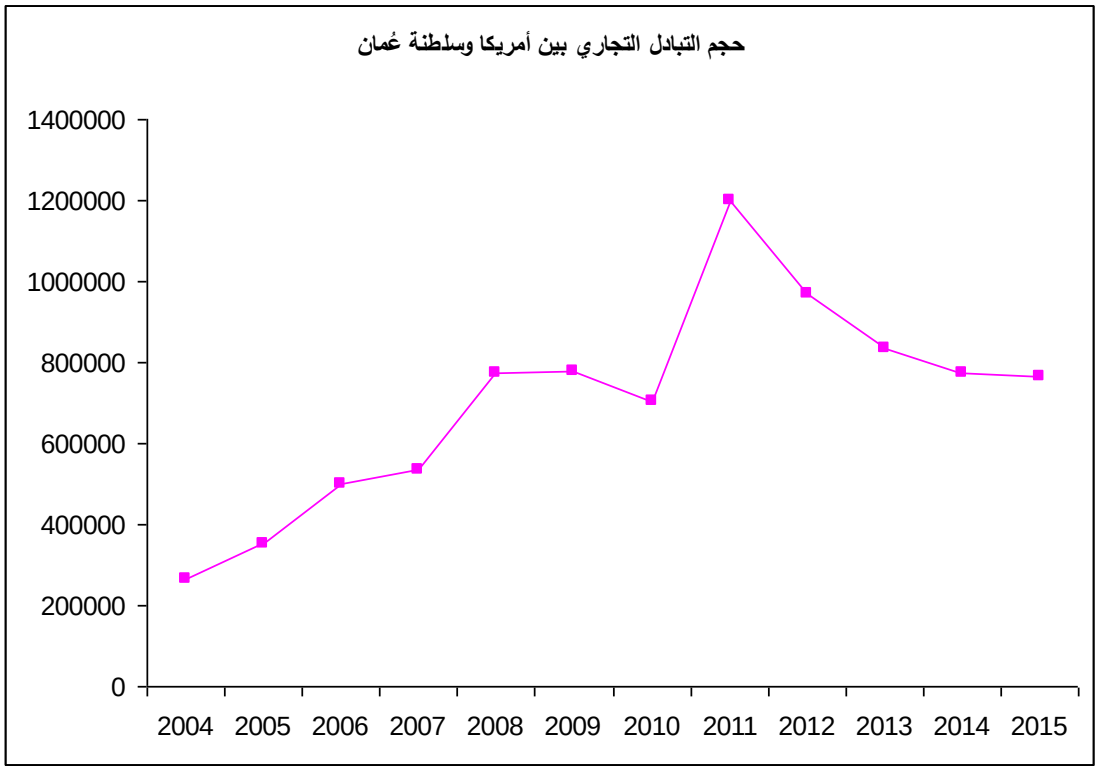

***المصدر: من اعداد الباحث بناء على جدول رقم (٤).**

يبين من الشكل السابق إن قيم حجم التبادل التجاري ما بعد الاتفاقية التجارة الحرة بين السلطنة عمان والولايات المتحدة الأمريكية كانت أعلى من قبل الاتفاقية كما هو ملاحظ حيث كانت في أوجها عام ٢٠١١، وانخفضت بشكل ضئيل في الأعوام (٢٠١٢ – ٢٠١٥)، ويعزو الباحث هذه النتيجة لأسباب أهمها انخفاض الصادرات العمانية إلى الولايات المتحدة الأمريكية وبالتالي زيادة العجز في الميزان التجاري العماني، بالإضافة إلى الانكماش والركود الاقتصادي العالمي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

www.manaraa.com

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

(٥-١) الخاتمة

(٥-٢) أولا: الاستنتاجات

(٥-٣) ثانيا: التوصيات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الخامس

الخاتمة

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة دور اتفاقية التجارة الحرة بين سلطنة عُمان والولايات المتحدة الأمريكية في تعزيز حجم التبادل التجاري بين البلدين، وبما أن الولايات المتحدة تُعد أكبر اقتصاد حر في العالم، فإن التأثير الاقتصادي للصادرات العُمانية كان ضئيلا مقارنة بما تمتلكه الشركات الأمريكية من أسواق وحرية تجارية مع العديد من الدول في العالم من خلال توقيع الولايات المتحدة العديد من الاتفاقيات الثنائية والإقليمية.

وخلصت الدراسة من الاطار النظري والدراسات السابقة والتحليل الوصفي والاحصائي بأن الولايات المتحدة بلد ذو ثقل كبير في تجارة سلطنة عُمان الخارجية ؛ وبإزالة العوائق والعقبات من أمام التجارة ، فأنه من المتوقع أن تقود اتفاقية التجارة الحرة إلى زيادة أكبر في حجم التبادل التجاري بين البلدين. وسوف تسمح الاتفاقية بدخول المنتجات العُمانية للسوق الأمريكية بصورة اكبر عندما تصل نسبة الاعفاء الجمركي الى (١٠٠%) عام ٢٠١٨م، وهذا جانب إيجابي لاتفاقية التجارة الحرة بالنسبة لعُمان ؛ وفيما يتعلق بمستوردات عُمان من المنتجات الأمريكية المعفاة من الضريبة الجمركية ، فمن غير المتوقع أن تخلق مشكلات للمنتجين العمانيين بسب المنافسة التي سيواجهونها من هذه المنتجات ؛ بل ربما تكون هذه المنافسة مفيدة للمنتجين العُمانيين والشركات العُمانية على المدى البعيد ؛ حيث أنها سوف تحفزهم على توجيه اهتمام أكبر لعوامل الإنتاجية والتنافسية.

أولاً: الاستنتاجات:

وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

١- عملت اتفاقية التجارة الحرة بين سلطنة عُمان والولايات المتحدة إلى الزيادة في حجم التبادل التجاري بين الولايات المتحدة الامريكية وسلطنة عُمان حيث بلغ المتوسط الحسابي لحجم التبادل التجاري قبل الاتفاقية (485147.6000) مليون ريال، وارتفعت بعد الاتفاقية إلى (٨٩٧٦٤٦.٨٠٠٠) مليون ريال.

٢- عملت اتفاقية التجارة الحرة بين سلطنة عُمان والولايات المتحدة غلى زيادة في الصادرات العُمانية إلى الولايات المتحدة الأمريكية حيث بلغ المتوسط الحسابي للصادرات قبل الاتفاقية (١٩٥١١٥.٢٠٠٠) مليون ريال، وارتفعت بعد الاتفاقية إلى (٣٨٣٦٢١.٠٠٠٠) مليون ريال.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣- عملت اتفاقية التجارة الحرة بين سلطنة عُمان والولايات المتحدة إلى زيادة في إجمالي المستوردات من الولايات المتحدة الامريكية حيث بلغ المتوسط الحسابي للمستوردات قبل الاتفاقية (290,032.4000) مليون ريال وارتفعت بعد الاتفاقية إلى (514,025.8000) مليون ريال.

ثانياً: التوصيات

١- الإطلاع على السوق الأمريكية ومعرفة احتياجاته والعمل على إقامة بعض الصناعة المتخصصة إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

٢- القيام بحلقات عمل تسلط الضوء على اتفاقية التجارة الحرة الموقعة بين السلطنة والولايات المتحدة الأمريكية حيث توضح لرجال الأعمال على ما هي الاتفاقية.

٣- الاستفادة من التوسعة الاقتصادية والسعي لإيجاد السبل الكفيلة بزيادة الصادرات العمانية إلى الولايات المتحدة الأمريكية، ومعرفة أسباب التي تحد من قدرة السلع العمانية من الوصول إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

٤- عمل دراسات أخرى عن الصادرات العُمانية وكيفية الاستفادة من الاتفاقية التجارة الحرة بين سلطنة عمان والولايات المتحدة الأمريكية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المصادر والمراجع:

المراجع العربية:

الأعظمي، مهدي حافظ. (٢٠٠٢). **الشراكة الاقتصادية العربية**، الاردنية، تجارب وتوقعات، عمان، الأردن.

الجاسم محمد علي. (١٩٧٦). **القواعد الأساسية للاقتصاد الدولي**، الطبعة الاولى، دار الجاحظ، العراق، بغداد.

جيمس، ريموند. (١٨٣٨)، **تاريخ عمان مرحلة في شبه الجزيرة العربية**، الطبعة الاولى، دار الساقي، مسقط، عمان.

حمدي عبد العظيم. (٢٠٠٦). **اتفاقيات التجارة الدولية**، ط(١)، بغداد مكتبة زهراء الشرق.

حمدي عبدالعظيم. (٢٠٠٠). **اقتصاديات التجارة الدولية**، ط(١)، دار النهضة للطباعة والنشر، الأردن.

داود اكرم حنا. (٢٠١٠). اتجاهات تطوير التجارة الخارجية العربية النسبية للمدة (١٩٩٦-٢٠٠٢). **مجلة تنمية الرافدين**، العدد ١٥٥، العراق، بغداد.

دياب، الهنداوي. (٢٠٠٦). **اتفاقية التجارة الحرة الاردنية الامريكية في المناطق الصناعية المؤهلة**. غرفة التجارة وصناعة عمان. ادارة الدراسات والتدريب وحدة الدراسات والاتفاقيات الدولية.

رشاد العطار وآخرون. (٢٠٠٠). **التجارة الخارجية**، ط(١)، دار النشر والتوزيع والطباعة، عمان، الاردن.

رعد حسن الصرن (٢٠٠٠). **اساسيات التجارة الدولية المعاصرة**، الجزء الأول، دار الرضا للنشر، دمشق، سوريا.

ريتشارد ستيفنسن. (١٩٧٧). استعراض البداية، العلاقات الامريكية التجارية والقنصلية مع سلطنة مسقط، وعمان، للمدة (١٨٣٣-١٨٥٦). **مجلة دراسات الخليج العربي**، واشنطن.

الزيود وابو سندس. (٢٠١٢). تقييم اثر اتفاقية التجارة الحرة، بين الاردن وامريكيا في حجم التبادل التجاري بين البلدين، جامعة البلقاء التطبيقية، السلط، الأردن. **مجلة دراسات للعلوم الادارية**، المجلد ٣٦ عدد ٢.

سامي عفيفي حاتم. (١٩٩٣). **التجارة الخارجية للتأخير والتنظيم**، الطبعة الأولى، الدار المصرية اللبنانية، مصر.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السريتي، محمد احمد. (٢٠٠٩). **التجارة الخارجية**، الطبعة الاولى، الدار الجامعية، القاهرة، مصر.

السواعي، خالد محمد. (٢٠١٠). **التجارة الدولية النظرية وتطبيقاتها**، الطبعة الاولى، عالم الكتاب الحديث، اربد، الاردن.

الشريدة، عبد الهادي. (١٩٩٥). **مجلس التعاون الخليجي العربي: آلياته وأهدافه المعلنة وعلاقته بالمنظمات الإقليمية والدولية**. ط(١). مكتبة مديومي.

شقير، محمد لبيب (٢٠٠٦). **الوحدة الاقتصادية العربية تجاربها وتوقعاتها منشورات**، مركز دراسة الوحدة العربية، مصر، القاهرة.

صيام. احمد زكريا (٢٠٠٤). آليات حذب الاستثمارات الخارجية الى الدول العربية، في ظل العولمة، **مجلة الاقتصاديات**، شمال افريقيا العدد(٣).

صيام، مأمون (٢٠٠٦) **مؤشرات التجارة الخارجية الأردنية للعام ٢٠٠٥، مقارنة مع العام ٢٠٠٤**. منشورات غرفة تجارة وصناعة عمان، عمليات إدارة الدراسات والتدريب، وحدة الدراسات والاتفاقيات الدولية، عمان – الأردن.

طالب، عوض (١٩٩٥). **التجارة الدولية والنظريات وسياسات**. الطبعة الأولى، عمان الأردن.

طشطوش، هايل عبدالمولى. (٢٠١٠). **مقدمة في العلاقات الدولية**، الطبعة الاولى، دار الكندي للنشر والتوزيع، اربد، الاردن.

عبد الخالق، عبدالله. (٢٠٠٦). النظام العالمي الجديد حقائق وأوهام، **المجلة السياسة الدولية**، الإمارات، العدد (١٢٤).

عبدالفتاح حسن (١٩٨٢). العلاقات التجارية بين الولايات المتحدة الامريكية وزنجبار من (١٨٣٣-١٨٦٢). **مجلة كلية العلوم الاجتماعية**، العدد ٦، الرياض.

عربي، مريم. (٢٠١٣). **آثار سياسات تحرير التجارة، الدولية على تحقيق الآمن الغذائي المستدام في الدول النامية (اقتصاديات المغربية)**، رسالة ماجستير، اقتصاد وتعاون دولي، جامعة فرحان عباس، سطيف، الجزائر.

غرفة التجارة والصناعة الاردنية. (٢٠١١).

غرفة التجارة والصناعة المغربية (٢٠١٥).

الغزو، حسين. احمد. (٢٠١٦). **الاقتصاد الدولي الحديث بين الجدية والنظرية والتطبيق**، الطبعة الاولى عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، اربد، الاردن.

الغيلاني. سعيد محمد. (١٩٩٥). **صحار في كتاب الجغرافيين والمؤرخين**، الطبعة الأولى، دار الثقافة والنشر، سلطنة عمان، مسقط.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفتلاوي، سهيل، حسن (٢٠٠٦). **منظمة التجارة العالمية**، الطبعة الاولى دار الثقافة للنشر، عمان، الاردن.

كتاب الاحصاء السنوي. (٢٠١٤). **مركز الوطني للاحصاء والمعلومات**، العدد ٥١، سلطنة عمان، مسقط.

اللقماني، سمير. (٢٠٠٣). **منظمة التجارة العالمية وآثارها السلبية والايجابية على اعمالنا الحالية والمستقبلية بدول الخليج العربية**. الطبعة الاولى، المكتبة الوطنية السعودية، الرياض.

النعيمات، عبدالسلام، وآخرون. (١٩٩٩). **الاتفاقية التجارية الاردنية مع دول العالم**. الجمعية العلمية الملكية، عمان. الأردن.

هلال حنان، سليم. (٢٠١٤). السياسة العراقية بعد ٢٠٠٣، الأداء ومتطلبات الاصلاح، **مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية**، المجلد (١٦)، العدد (١). جامعة القادسية، بغداد، العراق.

الهيئة العامة للتنمية والترويج الاستثمار وتنمية الصادرات. ٢٠١٤. سلطنة عمان، مسقط.

وزارة التجارة والصناعة. (٢٠٠٦). **اضواء على اتفاقية التجارة الحرة بين سلطنة عمان والولايات المتحدة الامريكية**، مسقط، سلطنة عمان.

وزارة التجارة والصناعة. (٢٠٠٩). **المديرية العامة للمنظمات والعلاقات التجارية**، سلطنة عمان، مسقط.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانيا: المراجع الأجنبية

Chishti, S. (2000**). Marco-Economic Linkages Between GCC and G7 Countries. Working paper 9814**, Economic Research Forum for the Arab Countries, Iran and Turkey.

Cortes, Imam Roca. (1997). **Eu- Jordan Association Agreement**, Seminar held at the chamber of industry, Amman.

Dean A. De Rosa. (1998). **Regional Integration Arrangement**, Static Economic theory, Quantitative Findings and Policy Guidelines World Bank, Working papers No. 2001, August.

Kiyota, Kozo & Stern, Robert. (2007). **Economic Effects of a korea-U.S. Free Trade Agreement**. Library of Congress Cataloging-in-Publication Data. United States of America.

Shamugia, Natia. (2011). "**The effect of Regional Trade Agreements and their individual provisions on FDI inflows into transition countries**". Master thesis. International School of Economics at Tbilisi State University.

Wto. (16 may 2008). "ukraine becomes wto's 152nd member".

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com